

# تابع

## فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال

### تأليف حمد بن محمد الرائقي الصعيدي

### المالكي

دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي

( 2 )

[ باب نصر ]  
ولمّا أنهى الناظم رحمه الله تعالى حكم عين المضارع من فَعَلَ المفتوح  
لازماً ومتعدّياً عاد إلى ذكر باقي القسم الثاني منه [20// أ] أعني ما يلزم  
ضم عين مضارعه، وقد ذكرنا أنه أربعة أنواع:  
المضاعف المعدّى وقد سبق، وما يدلّ على غلبة المفاخرة وسيأتي، وما  
عينه أو لامه واو وإليهما أشار بقوله:  
[الأجوف والناقص الواوي]

.....  
[والمضارع من فعلت إن جعلاً] [1]  
عينا له الواو أو لاماً يجاء به  
مضموم عين...)  
أي والمضارع من فَعَلَ المفتوح يجاء به مضموم العين إن جُعِلَ الواو عينا له  
أو لاماً فقوله: والمضارع مبتدأ، ويجاء به خبره، وجواب الشرط محذوف، أو  
جملة يجاء به هي الجواب وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ، ولا يضّر رفع  
الجزء؛ لأن الشرط ماضٍ قال في الخلاصة [2]:  
وبعد ماضٍ رفعك الجزاء حَسَنٌ  
والواو نائبٌ فاعلٌ جعل، وعينا مفعول ثانٍ له مقدّم، ولاماً معطوف عليه،  
ومضموم عين حال من الضمير المستتر في يجاء به مثال ما عينه واو (بَاءً)  
بكذا يَبُوءُ رجع، و(سَاءً) يَسُوءُ، و(تَاءً) بحمله يَتُوءُ نهض بجهد ومشقة، و(آب)  
يُؤوبُ، و(يَابَ) يَتُوبُ، و(تَابَ) يَتُوبُ كلها بمعنى رجع فالإياب الرجوع، ومنه  
{يَا جِبَالَ أُوْبِي مَعَهُ} [3] أي رجّعي بصوت التسبيح معه، و(عَادَهُ) يَعُودُهُ  
زاره، و(جَاتَهُ) يَجُوءُهُ خرّقه وقطعه، و(حَابَ) يَحُوبُ حُوباً بالضم والفتح أَيْمٌ،  
ومنه {إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً} [4] و(ذَابَ) السمن ونحوه يَذُوبُ و(رَابَ) اللبن  
يَرُوبُ، و(سَابَهُ) يَشُوبُهُ خلطه، و(صَابَ) [20 // ب] المطر يَصُوبُ نزل  
بكثرة، و(قَالَ) يَقُولُ.

تنبيه:  
لا أثر لكون لام هذا النوع حرف حلق، وإن اقتضته عبارة التسهيل، وإطلاقه  
في النظم يؤيد ما قلناه، وقد ذكرنا في الأمثلة الثلاثة الأولى [5] ما لامه حرف  
حلق، ونحو (بَاحَ) يَبُوحُ، و(قَاحَ) المسك يَفُوحُ، و(صَاحَ) الحَلْيَ يَصُوعُهُ.  
ومثال ما لامه واو: (بَدَا) يَبْدُو: ظهر وسكن البادية، و(بَدَا) عليهم يَبْدُو:  
فَحَشَّ في كلامه فهو بَدِيٌّ، و(دَعَا) يَدْعُو، و(بَلَاهُ) يَبْلُوهُ: اختبره ومنه

{لَتَبْلُؤَنَّ} [6]، و(تلاه) يَبْلُؤُهُ: تبعه، و(القرآن قَرَاه) [7]، و(جَفَاه) يَجْفُوهُ: هجره، و(جَلَا) السيف يَجْلُو: صقله، و(العروس أراها الناس، و(حَبَا) الصبي يَحْبُو: مشى على بطنه، و(حَبَاه) أيضاً أعطاه، و(حَسَا) الماء يَحْسُوهُ: شربه جَزَعًا، و(حَسْنَا) الوسادة يَحْسُوها، و(حَتَا) عليه يَحْتُو: عطف، و(حَطَا) يَحْطُو مشى، و(حَلَا) المكان يَحْلُو، و(دَجَا) الليل يَدْجُو: أظلم، و(دَتَا) يَدْتُو: قَرَّبَ فهو دان، و(رَكَتِ) النَّارُ تَرْكُو: اشتعلت، و(رَبَا) يَرْبُو: زادت ك(تَمَا يَنْمو)، و(رَجَاه) يَرْجُوهُ.

تنبيه:

قال الشارح [8] شرط في التسهيل [9] للزوم الضم فيما لاهه واو أن لا يكون عينه حرف حلق، وهو أيضاً مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في الحلقي، وكأنه رحمه الله لم يمعن النظر في ذلك فإني تتبعته موادته فلم أظفر بما انفرد [أ/21//] بالفتح سوى (طَحَا) الأرض يَطْحَاهَا بسطها، و(طَعَا) يَطْعَى بالغين جاوز الحد، وفيه لغة أخرى ك(رَضِيَ يَرْضَى)، و(فَحَا) [10] التراب يَفْحَاه جرفه فهذه ثلاثة، وجاز في أفعالِ الفتحِ والضمِّ انتهى فانظره.

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى النوع الرابع من القسم الثاني وهو ما يلزم ضم عين مضارعه من (فعل) المفتوح بقوله:  
[المغالبة]

.....  
(... وهذا الحكم قد بذلا) [11]

(لما لبَّدَ مفاخر وليس له

داعي لزوم انكسار العين نحو قلا)

أي وهذا الحكم وهو ضم عين المضارع المفتوح قد بذل لما بدَّ المفاخر بالموحدة، والذال المعجمة، وفي نسخة لما يدلُّ على الفخر، والأولى أدلُّ على المقصود مثال ما لغلبة المفاخرة سَابَقْنِي فَسَبَقْتُهُ فأنا أَسْبِقُهُ بالضم أي فخرته بالسباق مع أن أصله سَبَقَهُ يَسْبِقُهُ بالكسر، وهكذا في كل مكسور المضارعُ بنية المغالبة [12]، فكانك تردُّ مضارعه إلي يَفْعَلُ بالضم، ما لم يكن فيه داعي لزوم انكسار العين من كون فائه واواً ك(وَعَدَ)، أو عينه أو لاهه ياء ك(باع ورمي) فإنه مانع من الضم فتقول: وَاعَدَنِي [13] فأنا أَعِدُّهُ، وَبَاعَنِي فأنا أَيْعُهُ وَرَامَانِي فأنا أَرْمِيهِ بالكسر، ومثله قَالَانِي فأنا أَقْلِيهِ، وَالْقَلَى بالكسر البغضُ، وقد مثل به الناظم لما فيه داعي [أ/21// ب] الكسر، لا لما لغلبة المفاخرة.

ثم أشار بقوله:

(وفتح ما حرف حلق غير أوّله

عن الكسائي في ذا النوع قد حصل)

إلى أنه إذا بني الفعل لغلبة المفاخرة مما ليس فيه داعي الكسر فلا فرق عند الجمهور في لزوم ضمه بين أن يكون غير أوّله وهو عينه أو لاهه حرف حلق أم لا - وسيأتي ذكر حروف الحلق المقتضية لفتح المضارع - فتقول صَارَعَنِي فأنا أَصْرَعُهُ بالضم، وشَاعَرَنِي فأنا أَشْعُرُهُ، ومذهب الكسائي [14] أن حرف الحلق مانع من الضم في ذا النوع أي المبني لغلبة المفاخرة [15]؛ لأن الفتح قد سمع في أفعال، وحمل الجمهور ذلك على الشذوذ كما سمع الكسر في أفعال ولا أثر عندهم لحرف الحلق.

وقوله: (وفتح ما حرف حلق غير أوله): فتح مبتدأ، وقد حصل خبره، وما موصولة مضاف إليه، وحرف حلق خبر مقدم، وغير أوله مبتدأ مؤخر، والجملة صلة الموصول، والعائد الضمير المضاف إليه، وفي ذا النوع متعلق بحصل، وعن الكسائي متعلق بفتح أو بحصل أي وفتح الذي غير أوله حرف حلق قد حصل في هذا النوع عن الكسائي.

تنبيه:

قال الشارح[16]: ومقتضى الصحاح موافقة الكسائي في أن حرف الحلق مانع من الضم.

وقد تقدّم أن مضارع فعل المفتوح أربعة أنواع: نوع يطرد [أ/22/] فيه الكسر وهو: ما فاؤه واو، أو عينه، أو لامه ياء، أو مضاعف لازم. ونوع يطرد فيه الضم وهو: المضاعف المتعدّي، وما عينه، أو لامه واو، وما يدل على غلبة المفاخرة، وقد انقضى الكلام على هذين النوعين. ونوع[17] يجوز فيه الكسر والضم وسيأتي قريباً.

[باب فتح]

(في غير هذا لذي الحلقيّ فتحا أشع بالاتفاق ك(آت) صيغ من سألا)

أي وأشع الفتح قياساً في غير الدال على المفاخرة من مضارع فَعَلَ المفتوح الحلقي العين أو اللام باتفاق من الكسائي وغيره، وحروف الحلق ستة: (الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) ويجوز أن يكون قوله (لذي الحلقي) بذال معجمة مكسورة. وبمهملة مفتوحة أي وأشع الفتح في مضارع فعل المفتوح ذي الحرف[18] الحلقي، أو عند وجود الحرف الحلقي، ومثال ذلك[19] يَسْأَلُ يَسْأَلُ وهو ما مثله به الناظم، وبأى عليه يَبْأَى افتخر، وبدأ الله الخلق يَبْدَأُ أي ابتداء، وبَرَأَه يَبْرَأُه خلقه، والبرية[20] الخليقة، وكذا بَرَأَ المريض يَبْرَأُ[21]، وَجَرَأَ بالشْيءِ يَجْرَأُ اكتفى، وَجَسَأَ الصوت يَجْسَأُ خرج من الحلق، وَحَبَأَ الشْيءِ يَحْبَأُه ستره، وَحَسَأَ الكلب يَحْسَأُ بَعْدَ، وَخَسَأَتْ طرْدَتْه [ب/22/] لازماً ومتعدياً، وَخَلَّتِ الناقَةُ تَخْلَأُ بركت في حال السير، وَدَرَأَه يَدْرَأُه دفعه، وَدَرَأَه يَدْرَأُه خلقه، ومنه الذرْبَةُ {وَلَقَدْ دَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ} [22]، وَرَقَأَ الثوبُ [23] أصلح فساده، وَرَقَأَ الدمع سكن، وَرَقَأَ [24] الجبل صعد، وَطَرَأَ عليهم يَطْرَأُ جاءهم فُجَاءة، وَفَقَأَ العينَ يَفْقَأُها قلعها، وَكَلَأَ اللهُ يَكْلَأُه حرسه ومنه {قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ} [25]، وَمَلَأَه يَمْلَأُه، وَنَسَأَه يَنْسَأُه أخره، وَالْمُنْسَأَةُ العصا، وَهَدَأَ يَهْدَأُ سكن، وَدَعَبَ بالمهملتين يَدْعَبُ دُعَابَةً بالضم مزح، وَدَهَبَ يَدْهَبُ، وَرَعَبَهُ يَرْعَبُه أفرعه، وَسَحَبَهُ يَسْحَبُه جره على وجه الأرض، وَشَعَبَ يَشْعَبُه صدعه، وَأصلح شعبه من الأضداد، وَبَعَثَهُ يَبْعَثُه دخل عليه بَعَثَهُ أي فُجَاءة، وَبَهَثَهُ يَبْهَثُه افترى عليه، وَبَحَثَ عنه يَبْحَثُ طلبه، وَبَصَحَه يَبْصَحُه.

فهذه الأمثلة ونحوها مما عينه أو لامه حرف حلق مفتوحة العين في المضارع؛ وذلك مشروط بشروط أشار إليها بقوله:

(إن لم يضاعف ولم يشهر بكسرةٍ أو

ضم كيبيغي وما صرّفت من دخلا)

أي إنما يفتح قياساً عين المضارع من فعل المفتوح الحلقي بثلاثة شروط:

الأول: ألا يكون مضاعفاً، فإن كان مضاعفاً فهو على قياسه السابق [23//] أ] من كسر لازمه، وضم معداه فاللازم نحو صَحَّ جسمه يَصِحُّ، والمعدي نحو دَعَّه يَدْعُهُ.

الثاني: ألا يشتهر فيه الكسر نحو (بَعَى يَبْغِي)، و(تَعَى يَنْعِي) [26]، و(تَصَحَّه بالماء يَنْضَحُهُ) [27] رَشَّه، و(شَخَّرَ بالمعجمة يَشْخُرُ) شَخِيرًا صَوَّت من حلقه وأنفه، و(رَجَعَ يَرْجِعُ) و(رَضَعَ يَرْضِعُ) وفيه لغة أخرى ك(فَرَحَ يَفْرَحُ)، ومثله (تَهَقَّ الحمار يَنْهَقُ)، و(سَغَبَ) أي جاع ومنه {ذِي مَسْعَبَةٍ} [28] أي مجاعة، و(تَزَعَّه يَنْزَعُهُ) كانتزعه.

الثالث: ألا يشتهر فيه الضم ك(يَدْخُلُ) المتصرف من دخل، و(صَرَحَ يَصْرُحُ) و(تَفَخَّ يَنْفُخُ)، و(قَعَدَ يَقْعُدُ)، و(أَحَدَهُ يَأْخُذُهُ)، و(طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَطْلُعُ)، و(بَزَعَتِ تَبْزِعُ) أي طلعت، و(بَلَعُ يَبْلُغُ)، و(سَبَعُ الثَّوْبِ يَسْبِغُ) فاض، و(طال، و(سَبَعَلَّ يَسْبَعُلُ سُعَالًا)، و(نَحَلَ يَنْحُلُهُ) أي أعطاه [29]، و(نَحَلَ الدَّقِيقُ يَنْحُلُهُ)، و(زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْمًا) مثلث الزاي، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه، وقد يراد به مجرّد النقل عن الغير نحو: زعم سيبويه كذا.

تنبيه:

قال الشارح [30]: اقتصاره على استثناء هذه الثلاثة يقتضي أن سائر الحلقي ولو كان فيه داعي لزوم الكسر ك(وَعَدَّ يَعِدُّ) و(بَاعَ يَبِيعُ) و(بَعَى يَبْغِي) أو داعي الضم ك(دَعَا يَدْعُو) و(قَاخَ الْمَسْكُ يَفُوحُ) قياسه الفتح ما لم يشتهر بكسرة [31] أو ضم، وتمثيله أيضاً بـ(يَبْغِي) يدل على ذلك، وقد سبق فيما فاءه واو أن حلقي العين منه مكسور على [23// ب] إطلاق التسهيل [32] والنظم هناك ك(وَعَدَّ يَعِدُّ)، وشدّ (وَهَبَ لَهُ يَهْبُ) وإن خالف إطلاق النظم هنا، وحلقي اللام منه مفتوح ك(وَضَعَّ يَضَعُ) و(وَقَعَ يَقَعُ) موافقة لإطلاق النظم هنا، وإن خالف إطلاق التسهيل [33]، وكذا فيما عينه ياء أن حلقي اللام منه مكسور وإن خالف النظم هنا نحو (جَاءَ يَجِيءُ)، و(صَاخَ يَصِيخُ)، و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(زَاعَ عَنْهُ يَزِيعُ) و(تَاءَ يَتِيءُ)، ولم يشدّ منه شيء، وفيما لامه يائي ك(رَمَى يَرْمِي) شرطه ألا يكون عينه حرف حلق كما شرطه في التسهيل، وكما يرشد إليه تمثيل الناظم فيما سبق بـ(يأتي) وهو موافق لإطلاقه هناك ك(سَعَى يَسْعَى) و(تَهَى عَنْهُ يَنْهَى) وشدّ (بَعَى يَبْغِي) و(تَعَى الْمِيَّتُ يَنْعِيهِ) [34]، وفيما عينه واو أنه لا أثر لكون لامه حرف حلق وإن شرط ذلك في التسهيل واقتضاه إطلاقه هناك ك(سَاءَهُ يَسُوءُهُ) و(قَاخَ الْمَسْكُ يَفُوحُ) وكذا فيما لامه واو [35] أن غالب موادّه مضمومه ك(دَعَا يَدْعُو) و(لَهَا يَلْهُو)، و(سَهَا يَسْهُو).

وحاصله أن لحرف الحلق تأثيراً إذا كان لاماً لما فاءه واو ك(وَضَعَّ يَضَعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه ياء ك(سَعَى يَسْعَى) فيدخلان في إطلاق النظم هنا.

ولا أثر له إذا كان عيناً للأول ك(وَعَدَّ يَعِدُّ)، أو لاماً للثاني ك(بَاعَ يَبِيعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه واو ك(دَعَا يَدْعُو)، أو لاماً لما عينه واو ك(قَاخَ [24// أ] الْمَسْكُ يَفُوحُ) فتردّ الأربعة على إطلاقه هنا والله أعلم.

ولما لم يكن في نحو (تَصَرَّ وَصَرَّبَ) مرجح لكسر، ولا ضم، وكان القياس فيه جواز الوجهين لاستوائهما لولا تخصيص اشتهاار الاستعمال بأحدهما دون الآخر صار [36] المرجع فيه إلى النقل؛ ولهذا لما أنهى الناظم رحمه الله الكلام على الأقسام الثلاثة من أقسام فَعَلَّ المفتوح وهو: مكسور المضارع

قياساً، ومضمومه قياساً، ومفتوحه قياساً أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله:

(عين المضارع من فعلت حيث خلا

من جالب الفتح كالمبني من عتلا)

(فاكسر أو اضمم إذا تعين بعضهما

لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا)

(عين المضارع) بالنصب مفعول به مقدّم لقوله: (اكسر)، ولا يضره وقوعه

بعد الفاء؛ لأنها زائدة، ومفعول (اضمم) محذوف يدلّ عليه المذكور، وليس

من باب التنازع خلافاً للشارح [37]؛ لأن الناظم لا يراه [38] في المتقدّم،

و(حيث) ظرف مكان عند الجمهور، لا شرط لعدم اتصالها بـ(ما)، وجملة

(خلا) في محل خفض بإضافة حيث إليها، ومن جالب متعلق بـ(خلا) أي خلا

عين مضارع فَعَلَ المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق في لاه أو

عينه كمضارع (عَتَلَهُ بالمشناة يَعْتُلُهُ وَيَعْتُلُهُ) إذا دفعه، فاكسر عينه إذا شئت أو

اضممها، وفي جعله [24//ب] الحرف الحلقى جالباً للفتح تسامح؛ لأنه

شرط لا يسبب كما سبق، وقد شرط لجواز الوجهين بعد خلوه من حرف

الحلق ألا يتعيّن فيه الضم لشهرة أو داع، ولا الكسر لشهرة أو داع، فإن

تعين أحدهما لشهرة أو داع قياسي منع من الآخر فيصير هذا القسم ثلاثة

أنواع:

متعين الضم، ومتعین الكسر، وجائز فيه الوجهان [39].

أما ما يتعيّن ضمّه لداع فقد سبق له أربعة أنواع: المضاعف المعدّي ك(مَدَّهُ

يَمُدُّهُ)، وما عينه أو لاه واوا ك(قَالَ يَقُولُ) و(عَرَا يَعْزُو)، وما لغلبة المفخرة

ك(سَابَقْنِي فَسَبَقْتُهُ فَاَنَا أَسْبِقُهُ).

وأما ما يتعيّن كسره لداع فقد سبق أيضاً أنه أربعة أنواع: ما فاؤه واو ك(وَعَدَّ

يَعِدُّ) أو عينه أو لاه يائي (بَاعَ يَبِيعُ) و(رَمَى يَرْمِي)، والمضاعف اللازم ك(حَنَّ

يَحِنُّ).

وأما ما اشتهر استعمال الضم فيه فنحو (تَقَبَّه يَنْقُبُهُ) بالمثلثة خرقه، و(تَقَبَّه

بالنون، و(حَجَبَهُ يَحْجُبُهُ) و(سَلَبَهُ) [40]، و(حَطَبَ)، و(رَسَبَ في الماء) ثبت،

و(تَكَبَّ عن الطريق) عدل، وفيه لغة كَقَرَّخَ، و(حَفَّتْ) سكن،

و(سَكَّتْ)، و(حَدَّتْ)، و(تَصَرَّ)، و(كَنَّبَ).

وإذا أردت تكثير الأمثلة فعليك بالشارح [41] فإن فيه ما لا مزيد عليه.

وأما ما اشتهر بالكسر فنحو (جَلَسَ يَجْلِسُ)، ونحو (جَدَّه)، و(حَصَبَ المكان)

كثر عشبه، وفيه لغة كَقَرَّخَ، و(صَرَّبَهُ)، و(عَصَبَهُ) قطعه، و(عَصَبَهُ) [42] أخذه

ظلماً، و(عَلَبَهُ) قهره، و(قَضَبَهُ) [25//أ] قطعه، و(كَدَّبَ)، و(كَسَبَ)،

و(تَصَيَّه) رفعه، و(أَلَّه حَقَّه) نقصه ومنه {لَا يَلِيكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا} [43]

{وَمَا أَلْتَأْتُهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [44]، و(كَبَّه) رده بغيظه، و(كَفَّه) ضمه

إليه، و(سَمَسَ اليومُ) اشتدت شمسها كأشمس، وفيه لغة كَقَرَّخَ وَحَسِبَ،

وتَمَّم الشارح الأمثلة فراجع [45].

وأما ما يجوز فيه الوجهان: الكسر والضم فنحو: (جَلَبَهُ يَجْلِبُهُ وَيَجْلِبُهُ)، وكذا

(حَلَبَ ما في الضرع)، و(حَلَبَهُ السبع يَحْلِبُهُ وَيَحْلِبُهُ) خدعه، و(عَتَبَ عليه)

لاه، و(تَسَبَّه) ذكر نسبه، و(سَلَّتْ أنفه)، و(سَمَّتْ) حسن سمته أي سيرته،

و(تَقَّتْ) فيه نفخ، و(تَكَتَّ العهد والحبل) نقصه، و(حَلَجَّ القطن)، و(حَدَّجَتِ [

46] الناقَةُ) ألقت ولدها قبل التمام. راجع الشارح [47].

فصل [في اتصال تاء الفاعل أو نونه بالفعل] [48]

أي في حكم اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل الماضي الثلاثي المعتل العين وذلك أنه يجب حينئذٍ تسكين آخر الفعل له مطلقاً ثلاثياً كان أو غيره، مجرداً أو مزيداً فيه صحيحاً أو معتلاً، لكنه إذا كان غير ثلاثي أو ثلاثياً صحيح العين لم يتغير وزنه ك(دَحْرَجْتُ) و(أَنْطَلَقْتُ) و(صَرَرْتُ) و(وَعَدْتُ) و(رَمَيْتُ) و(دَعَوْتُ)؛ وإنما لم يَنْبِئُه الناظم رحمه الله تعالى على ذلك لوضوحه، وإن كان ثلاثياً معتلاً العين بواو أو ياء من باب (فَعَلَ) أو (فَعَلَّ) أو (فَعَلَّ) مضموماً ومفتوحاً ومكسوراً ك(قَالَ)، و(بَاعَ) و(خَافَ) و(هَابَ) و(طَالَ) [49] تغير وزنه عند اتصال [ب/25/] تاء الضمير أو نونه به؛ لسقوط عينه عند التقاء الساكنين، وهما آخر الفعل المسكن لأجل الضمير والألف المنقلبة من عين الكلمة مع الاحتياج إلى التنبيه على وزنه في الأصل هل هو من باب فَعَلَ بالضم أو فَعَلَّ بالكسر، أو فَعَلَ بالفتح، فصار الفصل مختصاً بالثلاثي المعتل العين؛ ولهذا قال: (وانقل لفاء الثلاثي) [50] بتخفيف الياء (شكل عين إذا) بنقل حركة الهمزة إلى تنوين عين لأجل الوزن (اعتلت) أي تغيرت العين وكان الثلاثي (بتا الإضمار) أي الضمير (متصلاً أو نونه) أي الضمير، عطف على (تاء)، وخرج بقوله الثلاثي غير الثلاثي، وبمعتل العين صحيحها من الثلاثي كما سبق فإنه لا يتغير وزنه ولا يحذف منه شيء ك(دَحْرَجْتُ)، وكذا سائر الأمثلة السابقة، وأما الثلاثي معتل العين فإنه إذا [51] سُكِنَ آخره عند اتصال تاء الضمير أو نونه التقى ساكنان إذ عينه ألف ولا تكون إلا ساكنة فيجب حينئذٍ حذف حرف العلة وهو الألف المنقلبة عن عين الكلمة فيبقى أوله مفتوحاً على أصله إذ أول الماضي لا يكون إلا مفتوحاً فينظر ما حركة عينه قبل انقلابها هل هي ضمة أو كسرة أو فتحة، فإن كان أصلها ضمة أو كسرة روعي فيه التنبيه على وزنه فتنقل شكل العين إلى الفاء بعد حذف العين تنبيهاً على أن [أ/26/] أصله من باب فَعَلَ بالضم أو فَعَلَّ بالكسر فتقول في (طَالَ يَطُولُ): (طَلْتُ) و(طَلْتًا) و(طَلَنْ) بضم الطاء؛ لأن أصله (طُولٌ) بضم الواو [52] ك(كَرَّمٌ) لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلما اتصل به ضمير الفاعل وسكن آخره سقطت الألف فبقي (طَلْتُ) بفتح [53] الطاء فأعطى الطاء ضمة الواو قبل انقلابها ألفاً فصار (طَلْتُ)، وكذا تقول في (خَافَ يَخَافُ): (خِيفْتُ) و(خِيفًا) و(خِيفَ) بكسر الخاء؛ لأن أصله (خَوْفٌ) بكسر الواو، فلما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلما سقطت عند اتصال الضمير بقي (خَفْتُ) بفتح الخاء فأعطى الخاء كسرة الواو في (خَوْفٍ) قبل انقلابها ألفاً فصار: (خِيفْتُ) ويقاس عليها نظائرها مما شكل عينه في الأصل ضمة أو كسرة والتقيد بهما مفهوم من قوله: (وإذا فتحاً يكون) الشكل للعين (فمنه) أي من الفتح الكائن على العين (اعتض) أي عوّض (مجانس تلك العين) من الحركات وهو الضمة إن كانت العين واواً، والكسرة إن كانت ياء حالة كونك (منتقلاً) في الأمثلة من الأفعال المعتلة العين فتردّ كل فعل إلى ما ذكرنا أي إنما ينتقل إلى الفاء شكل العين إذا كان الشكل غير فتحة، وإذا كان الشكل فتحة فلا ينقل إلى فائه إذ لا فائدة في النقل؛ لأن شكل الفاء أيضاً فتحة فيتعدّر حينئذٍ فيه [ب/26/] التنبيه على الوزن، ويراعى فيه التنبيه على أن عينه المحذوفة هل هي قبل انقلابها ألفاً واوٌ أو ياءٌ فيعطى الفاء الشكل المجانس للعين وهو ضمة إن

كان أصلها واو، أو كسرة إن كان أصلها ياء تنبيهاً على الفرق بين ذوات الباء، وذوات الواو فتقول في قَالَ يَقُولُ: (قُلْتُ) و(قُلْنَا) و(قُلْنَ) بضم القاف؛ لأن أصله (قَوْلٌ) بفتح الواو لما سبق أنه من أمثلة فَعَلَ المفتوح فانقلبت ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (قُلْتُ) بفتح القاف، ولما لم يكن لنقل شكل عينه إلى فائه فائدة، وتعذرت الدلالة على وزنه رُوعي فيه الدلالة على أصل عينه ما هي فأعطى الفاء حركة تجانس الواو وهي الضمة فصار (قُلْتُ)، وكذا تقول في بَاعَ يَبِيعُ (بِعْتُ) و(بِعْنَا) و(بِعْنَ) بكسر الباء أصله (بِيعَ) بفتح الياء كما سبق أيضاً فقلبت الياء ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (بِعْتُ) بفتح الباء فأعطى حركة تجانس الياء وهي الكسرة، ويقاس عليهما نظائرهما.

تنبيه:

إنما حكمنا على (طَالَ) بأن أصله (طَوَّلَ) بالضم ك(كَرَّمَ) لا فَعَلَ بالفتح ك(قَالَ) لأنه ضِدُّ (قَصَرَ)؛ ولأن اسم الفاعل [54] منه على فَعِيلٍ، وحكمنا على (قَالَ) بأن أصله (قَوَّلَ) بالفتح ك(تَصَرَ) لا بالضم ك(ظُرِفَ) لأن المضموم، لازمٌ، والقولُ وما يتصرّف منه ينصب [1/27//] الجَمَلَ وما في معناها، والمفرد الذي أريد لفظه، ولا بالكسرة (خَافَ) وإلا لكان مضارعه على (يَقَالُ) [55] ك(يَخَافُ)، ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل فتعيّن الفتح، وأن عينه واو لمجيء مضارعه بالضم، وحكمنا على (بَاعَ) أن أصله أيضاً (بِيعَ) بالفتح وأن عينه ياء لمجيء مضارعه على (يَفْعَلُ) بالكسر وهو (يَبِيعُ).

باب أبنية الفعل المزيد فيه [56]

ومراده لا يشمل مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي لذكره النوعين في هذا الباب كما ستراه، وقد سبق أن الفعل المجرد ثلاثي ورباعي فقط، وأن الثلاثي ثلاثة أبنية، وليس للرباعي إلا بناءً واحدٌ، ولم يأت أيضاً مزيد الرباعي إلا ثلاثة أبنية وهي: (تَفَعَّلَ) ك(تَدَخَّرَجَ) و(أَفْعَلَلَ) ك(أَحْرَجَمَ)، و(أَفْعَلَلَ) ك(أَسْبَطَرَ)، وسائر الأمثلة التي ذكرها غير هذه الثلاثة من مزيد الثلاثي، وأكثر ما ينتهي ببناء الفعل المزيد فيه إلى ستة أحرف ك(استخرج)، والزيادة حينئذٍ ثلاثة أنواع، لأنها إما بحرف واحد فيصير بها الفعل رباعياً ك(أَكْرَمَ)، والرباعي خماسياً ك(تَدَخَّرَجَ)، أو بحرفين ك(انطلق) و(أَحْرَجَمَ)، أو بثلاثة ك(استقام).

فوائد:

الأولى: اعلم أن الزائد نوعان [57]: أحدهما تكرير الأصل، وهذا لا يختصُّ بأحرف بعينها، وذلك ك(جَلَبَبَه) بالجلباب.

وثانيهما: ما لا يكون بتكرير وهذا لا يكون [27// ب] إلا بأحد حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك (سألتمونيها)، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزداد في الكلمة لغير تكرار إلا بحرف منها، لا أنها تكون أبداً زائدة، لأنها قد تكون أصولاً، وذلك ظاهر [58].

الثانية: اعلم أنه لا يعرف الأصل من الزوائد إلا بمعرفة الميزان وهو أن يعبر عن أوّل أصول الكلمة بفائها، وعن ثانيها بعينها، وعن ثالثها وكذلك رابعها بلامها فيقال في وزن صَرَبَ: (فَعَلَ)، ودَخَّرَجَ: (فَعَلَلَ)، وأمّا الزائد فإن كان بتكرير الأصل عبر عنه بلفظ ذلك الأصل فيقال في وزن عَلَّمَ: (فَعَلَلَ) قال في الخلاصة:

فإن يك الزائد ضعف أصل  
فاجعل له في الوزن ما للأصل  
وأما الزائد لغير تكرر فيعبر عنه بلفظه فيقال في وزن أَعْلَمَ: (أَفْعَلَ)،  
وضارَبَ (فَاعَلَ)، وأنطَلَقَ (انْفَعَلَ)، واستخَرَجَ (استَفَعَلَ).  
الثالثة: اعلم أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل، وأقوى الأدلة سقوطه في  
بعض التصاريف كسقوط همزة أَعْلَمَ، وألف وَآلِي في عِلْمٍ، ووَآلِي لكن  
شرطاً [59] الاستدلال بسقوط الحرف على زيادته ألا يكون سقوطه لعلّة  
تصرفية فإن كان [60] بسقوطه لعلّة تصرفية كسقوط ألف طَالَ وَخَافَ  
وَقَالَ وَبَاعَ فيه طَلْتُ وَخِفْتُ وَقَلْتُ وَبِعْتُ، وسقوط واو [28/أ] وعد في  
المضارع والأمر والمصدر [61] لم [62] يكن دليلاً على الزيادة، ومما تعرف  
به زيادة الألف [63] ما ذكره في الخلاصة [64] أن مصاحبها أكثر من أصليين  
ك(ضارب) وسبق الهمزة والميم ثلاثة أحرف أصول [65] وغير ذلك [66] مما  
ذكره.

الرابعة: اعلم أن العرب لا تزيد غالباً [67] حرفاً إلا للدلالة على معنى زائد لا  
يدلّ عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُهُ وَأَعْلَمْتُهُ على التعدية، والألف في  
صَارَبْتُهُ وَقَاتَلْتُهُ على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في اسْتَعْفَرَ  
رَبَّهُ على الطلب، ومعرفة هذه المعاني أصل مهم جداً وأهم الناظم رحمه  
الله تعالى التعرّض لها لضيق هذا النظم فذكر أمثلة المزيد فيه مسرودة  
فقال:

(كأعلم الفعل يأتي بالزيادة)

أي الفعل يأتي بالزيادة على أصله إما بزيادة همزة قطع من أوله كأَعْلَمَ أو  
بزيادة غيرها على ما سيأتي.

فقوله الفعل مبتدأ، ويأتي خبره، وكأعلم في محل الحال من فاعل يأتي  
المستتر، وبالزيادة حال من المبتدأ على رأي سيبويه [68] أي الفعل حال  
ملاسته للزيادة يأتي موازناً للأوزان المذكورة فمناها:

أَفْعَلَ: بزيادة همزة قطع على الثلاثي سواء كان فَعَلَ بالضم أو فَعَلَ بالكسر  
أو فَعَلَ بالفتح صحيحاً ككَرَّمَ وَقَرِحَ وَدَهَبَ وَتَرَلَّ وَدَحَلَ أو معتل الفاء كَوَلَجَ أو  
العين بالياء كقَاءَ [28/ب] أي رجع أو بالواو كقَامَ، أو معتل اللام كأَوَى إليه،  
وَحَلَا بالمكان [69] فتقول في الجميع لتعديتها بالهمزة: أَكْرَمْتُهُ وَأَسْرَحْتُهُ،  
وَأَذَهَبْتُهُ، وَأَنْزَلْتُهُ، وَأَدْخَلْتُهُ، وَأَوْلَجْتُهُ، وَأَقَاتْتُهُ، وَأَقَمْتُهُ، وَأَوَيْتُهُ بمد الهمزة  
وأخْلَيْتُهُ. وقس على ذلك سائر أمثلة الفعل المجرد بأنواعه السابقة،

والتعدية أشهر معاني أَفْعَلَ ومنه {فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ} [70] بزيادة الهمزة  
على جاء أي أوصلها، ومما ندر مجيء أَفْعَلَ لازماً وَقَعَلَ متعدياً بعكس ما  
تقدم ومنه قولهم: كَبَّه لوجهه فأَكَبَّ أي هو قال في الصحاح [71]: "وهذا  
مما ندر مجيء فَعَلَ فيه معدّي وأَفْعَلَ لازماً"، وزاد في القاموس في حرف  
العين قَسَعْتُ القوم فأَقْسَعُوا أي فَرَّقْتَهُمْ فَتَفَرَّقُوا أفاده الشارح [72].

وتأتي لمعان كثيرة غير التعدية، ومعنى التعدية أن يضمّن الفعل معنى  
التصيير فيصير الفاعل لأصل الفعل مفعولاً، فإن كان الفعل لازماً تعدّي  
لواحد كالأمثلة السابقة، أو إلى واحد تعدّي إلى اثنين كالتبسُّت زيدا ثوباً، أو  
إلى اثنين تعدّي إلى ثلاثة كأَعْلَمْتُ زيدا عمراً قائماً وهو مثال الناظم.

ومن معانيها: السلب والإزالة كأَقْدَبْتُهُ وَأَشْكَيْتُهُ أي أزلت القذى عن عينه  
وأزلت شكايته، انظر الشارح [73].

ومنها [29// أ] فاعل:

بزيادة ألف بين الفاء والعين وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو:  
صَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فزِيدٌ وَعَمْرُوٌّ يَشْتَرِكَانِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مِنْ جِهَةِ  
الْمَعْنَى، وَفِي اللَّغَةِ أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ وَالْآخَرُ مَفْعُولٌ، وَمِنْهُ {وَهُوَ يُحَاوِرُهُ} [74]  
أَي يَنَاجِيهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُوَافَقَةِ فَعَلٍ كَ{جَاوَرْتُهُ} بِمَعْنَى جُرْتُهُ وَ{هَاجَرْتُهُ} أَي  
هَجَرْتُهُ، وَبِمَعْنَى أَفَعَلَ كَ{بَاعَدْتُهُ} أَي أَبْعَدْتُهُ وَ{تَابَعْتُ الصَّوْمَ} أَيْبَعْتُ بَعْضَهُ  
بِبَعْضٍ، وَإِلَى هَذَا الْوِزْنِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (مَعَ وَالِي) [75] وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ  
الْمُوَالَاةِ بِمَعْنَى الْمُنَاصَرَةِ فَيَكُونُ مِنَ الْإِشْتِرَاقِ، أَوْ مِنَ الْمُوَالَاةِ بِمَعْنَى  
الْمَتَابَعَةِ لِلصَّوْمِ وَنَحْوِهِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى أَفَعَلَ.

ومنها فَعَّلَ:

ك{وَلَى} بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ وَهُوَ لِلتَّعْدِيَةِ كَهَمْزَةِ أَفَعَلَ نَحْوَ كَرَّمْتُهُ وَقَرَّخْتُهُ  
وَعَلَّمْتُهُ، وَيَكُونُ أَيْضًا لِإِفَادَةِ التَّكْثِيرِ نَحْوَ {وَمَرَّ فِتَاهُهُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ} [76]  
{وَقَطَّعْتَاهُمْ} [77] {وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ} [78]، وَيَكُونُ لِلسَّلْبِ وَالْإِزَالَةِ  
ك{قَدَّيْتُ عَيْتَهُ} [79] وَ{قَدَّيْتُ [80] الْبَعِيرَ} أَي أزلت عنه القذى والقراد،  
وَيَكُونُ لِلتَّصْيِيرِ ك{أَمَّرْتُهُ} وَ{وَلَّيْتُهُ} وَ{عَدَّلْتُهُ} وَ{فَسَّقْتُهُ} أَي جَعَلْتَهُ أَمِيرًا  
وَوَالِيًا وَعَدْلًا وَفَاسِقًا، وَالاختصار حكاية المعنى الذي صيغ منه نحو: {كَبَّرْتُ  
اللَّهَ} وَ{سَبَّخْتُهُ} وَ{حَمَّدْتُهُ} وَ{هَلَّلْتُهُ} أَي قَلتَ اللهُ أَكْبَرَ، وَسَبَّحَانَ اللهُ،  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلِمُوَافَقَةِ تَفَعَّلَ: ك{فَكَرَّ} وَتَفَكَّرَ [29// ب]  
{وَلَى} وَتَوَلَّى أَي أَدْبَرَ، وَمِثَالُ النَّاطِمِ يَحْتَمِلُهُ، وَيَحْتَمِلُ التَّوَلِيَّةَ بِمَعْنَى  
التَّصْيِيرِ.

ومنها اسْتَفْعَلَ:

ك{اسْتَقَامَ} بِزِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ، وَهُوَ لِلطَّلَبِ ك{اسْتَعْفَرَ رَبَّهُ}  
{وَالسَّعَاةَ} أَي سَأَلَهُ الْمَغْفِرَةَ وَالْإِعَانَةَ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّحْوِيلِ ك{اسْتَحْجَرَ  
الطَّيْنَ} صَارَ حَجْرًا، أَوْ لِمَطَاوَعَةِ أَفْعَلٍ نَحْوَ أَحْكَمْتُهُ {وَالسَّحْكَمَ}، وَأَقَمْتُهُ  
{وَالسَّاقَمَ} وَهُوَ مِثَالُ النَّاطِمِ، وَالْمَطَاوَعَةُ: قَبُولُ فَاعِلٍ فَعَلٍ أَثَرَ فَاعِلٍ فَعَلٍ  
آخِرٍ.

ومنها إِفْعَلَلَّ:

ك{اخْرَنْجَمَ} بِزِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَالنُّونِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ الْأُولَى، وَهُوَ  
لِمَطَاوَعِ فَعَلَلَّ الرَّبَاعِيَّ ك{خَرَجَمْتُ الْإِبِلَ} وَ{اخْرَنْجَمْتُ} أَي جَمَعْتَهَا  
فَاجْتَمَعَتْ.

ومنها إِنْفَعَلَ:

نَحْوَ {انْفَصَلَا} بِزِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَالنُّونِ، وَهُوَ لِمَطَاوَعَةِ فَعَلَ نَحْوَ فَصَلْتُهُ  
{وَانْفَصَلَ} وَكَسَرْتُهُ {وَانْكَسَرَ} وَمِنْهُ {وَادَا النَّجُومُ انْكَدَرَتْ} [81] {وَادَا  
الْكَوَاكِبُ انْتَرَتْ} [82]، وَقَدْ يَطَاعُ أَفَعَلَ كَأَعْلَقْتُ الْبَابَ {وَانْعَلَقَ}، وَأَوْعَجْتُهُ  
{وَانْرَعَجَ}، وَلِمُوَافَقَةِ فَعَلَ ك{انْطَفَأَ} أَي {طَفِيَءَ} [83]، وَلِلْإِعْنَاءِ عَنْهُ  
ك{انْطَلَقَ} أَي ذَهَبَ إِذْ لَمْ يَسْتَعْمَلُوا الْمَجْرُودَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ:  
{وَأَفَعَلَ} ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةً

وعاريًا ...)

أي ومنها إِفْعَالٌ:

بزيادة همزة الوصل، وألف رابعة بين العين واللام المضعفة.  
وكذا افعل:

عاريًا عن الألف وهما للألوان ك(أَحْمَارٌ) و(أَضْفَارٌ) [// 30 / أ] وكذا (أَحْمَرٌ) و(أَضْفَرٌ لونه)، والفرق بينهما أن (أَفْعَالٌ) صاحبة الألف يكون للون غير ثابتٍ يقال: جَعَلَ يَحْمَرُ مَرَّةً، وَيَضْفَرُ أُخْرَى، و(أَفْعَلٌ) للون الثابت، ولا يكون كل منهما إلا لازماً.

(و) منها (كذلك) إِفْعَيْلٌ:

بزيادة همزة الوصل والياء المثناة تحت المشددة بين العين واللام نحو(إِهْبِيحٌ) الرجلُ بالمعجمة إذا انتفخ وتكبر وتبختر في مشيه، وإِهْبِيحٌ أيضاً الصبيُّ إذا سَمِنَ وامتلاً شحماً فهو هَبِيحٌ. ومنها أَفْتَعَلٌ:

نحو(أَعْتَدَلَا) بزيادة همزة الوصل وتاء الافتعال وتكون للاتخاذ بالمعجمتين نحو اسْتَوَيْتُ بالواو أي اتخذت منه مشوياً.

ولمطاوعة فَعَعَلِ المضاعف ك(عَدَدَلْتُ الرمح فاعْتَدَلِ)، وهو مثال الناظم، وللاختيار (انْتَقَاهُ) و(أَصْطَقَاهُ)، ولموافقة الثلاثي نحو (كَسَبَ) و(اكتَسَبَ) وك(حَمَلَ) و(اِحْتَمَلَ) و(رَقِيَ) و(ارْتَقَى)، وبمعنى تَفَاعَلَ ك(اِحْتَضَمُوا) أي تَحَاصَمُوا.

ومنها تَفَعَّلَ:

نحو (تَدَخَّرَجْتَ) وتاء التأنيث لا دخل لها بزيادة التاء في فعلل الرباعي لمطاوعته ك(دَخَّرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ).

ومنها فَعَيْلٌ:.

ك(عَدَيْطًا) الرجلُ فهو (عُدَيْوُطٌ) كعصفور، وعُدَيْوُطٌ كِفْرَعَوْنٌ [84] إذا كان يُحْدِثُ عند الجماع.

ومنها إِفْعُوَعَلٌ:

بزيادة همزة الوصل مع تكرر العين المفصولة بالواو، وتكون للمبالغة نحو [// 30 / ب] اعْشَوْشَبَ المكانَ كَثُرَ عشبه، وإخْشَوْشَنَ زادت حُشونته، وللصيرورة نحو: (اخْلَوْلَى) الشراب صار خُلُوءًا، واحْقُقُوبَ الرجلُ والهلالُ صار أعوجَ والحِقْبُ بالكسر المعوجُّ من الرمل وجمعه أحقاب كِحَمَلٍ وأحمال.

ومنها أَفْعَلَلٌ:

بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية وهو مزيد الرباعي نحو (اسْبَطَّرَ) الرجل بمعنى اضطجع وتمدّد، واسْبَطَّرَتِ الإبلُ مَدَّتْ أعناقها لتسرع في سيرها، واسْبَطَّرَ الشعر طال، ومثله اطمأن قلبه، وأفْشَعَرَ جلده، وأشْمَارَتْ نفسه نفرت.

ومنها تَفَاعَلٌ:

بزيادة التاء والألف نحو (تَوَالَى) وهو للاشتراك في الفاعلية لفظاً والمفعولية معنى نحو: تَصَارَبَ زيدٌ وعمروُ، وقد يكون لمطاوعة فَاعَلِ الذي بمعنى أَفْعَلِ نحو: وَالَيْتُ الصَوْمَ فَتَوَالَى أَي [85] تابعته فتتابع بمعنى أتبعته بعضه بعضاً وهو مثال الناظم، ومثله باَعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ أَي أَبْعَدْتُهُ، وصَاعَفْتُهُ فَتَصَاعَفَ أَي أَضْعَفْتُهُ، ويكون أيضاً لإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه نحو: تَجَاهَلَ زيدٌ وَتَعَاوَلَ أَي أَظْهَرَ الجهلَ والغفلةَ من نفسه وليس كذلك.

ومنها تَفَعَّلَ:

بزيادة التاء وتضعيف العين وقد أشار له بقوله مع (تَوَالَى) وهو لمطاوعة فَعَلَ المضعف كَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وأَدَبْتُهُ فَتَادَّبَ، وَوَلَّيْتُهُ [// 31 / أ] فَتَوَلَّى،

ولموافقة فَعَلَ المضعف أيضاً نحو: تَوَلَّى عنهم بمعنى وَلَّى، ومثال النياطم  
يحتمل المعنيين، ويكون أيضاً لتعاطي الشيء تكلفاً نحو تَشَجَّعَ أي تكلف  
ذلك، وهو كَتَعَاقَلَ وَتَجَاهَلَ في كون كلٍّ منهما غير ثابت للفاعل، ويكون أيضاً  
لمجانبة الشيء كَتَهَجَّدَ أي جانب الهجود أي النوم، وَتَحَرَّجَ، وَتَأْتَمَّ أي جانب  
الحرص والإثم، وللاتخاذ كَتَوَسَّدَ ذراعهُ أي اتخذها وسادة، وللدلالة على  
التكرير [86] كَتَجَرَّعَهُ أي شَرِبَهُ جَرَعَةً بعد جَرَعَةٍ [87]، وللطلب كاسْتَفَعَلَ  
نحو تَكَبَّرَ أي طلب أن يكون كبيراً.  
ومنها فَعُلَسَ [88]:

بزيادة السين في آخره للإلحاق بفَعَّلَ الرباعي نحو (حَلَبَسَ) قلبه بالخاء  
المعجمة والباء الموحدة أي خدعه وأضله، ومنه قولهم: "بَرَقَ حُلْبٌ" [89]  
إذا لم يعقبه مطر، و"لا خِلَابَةَ" [90] أي لا خداعة، لكن قال الشارح: مقتضى  
الصحاح والقاموس أن سينه أصلية؛ لأنهما أورداه في السين لا الباء.  
ومنها سَفَعَلَ [91]:

بزيادة السين في أوله للإلحاق بفعل الرباعي أيضاً نحو: سَنَبَسَ في سيره  
بمعنى أسرع، وأصله نَبَسَ [92] أي تحرَّك ونطق.  
وإلتاء في قوله (تَدَحْرَجْتُ) تاء التأنيث الساكنة كما تقدّم، وتسكين آخر  
حَلَبَسَ للضرورة [93] وأما قوله: (أَبْصَلَا) فليس بمثال بل كَمَّلَ به القافية،  
لأن وزنه افْتَعَلَ كاعْتَدَلَ [31/ب] وقد تقدّم، وتقديره وَأَبْصَلَ تَوَالَى مع  
تَوَلَى وما بعدهما بما قبلهما.  
ومنها إِفْعَلًا:

مهموزاً بزيادة همزة الوصل [94] والنون بين العين واللام، والهمزة أيضاً  
في آخره للإلحاق باخْرَنْجَمَ مزيد الرباعي نحو: (أَحْبَنُطًا) إذا عظمت بطنه  
من وجع يسمّى الحَبْطَ محرَّكاً، ويسمّى أيضاً الحَبْطَ بضم الحاء، وهذا الوزن  
وهو أَحْبَنُطًا بالهمز قال الشارح ذُكِرَ في القاموس، ولم يذكر في الصحاح [95]  
إلا احبنتى بغير همز وهو المشهور في كتب التصريف.  
ومنها افْوَعَلَ:

بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو (أخَوْصَلَ) الطائر  
بالمهملتين إذا ثنى عنقه وأخرج حوصلته، وهي مستقر الطعام منه كالكرش  
من غيره، وقيل هي مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان.  
ومنها افْعَلَى:

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام، وألف التأنيث؛ للإلحاق  
باخْرَنْجَمَ نحو: (اسلنقى) على قفاه بمعنى استلقى [96].  
ومنها تَمَفَعَلَ:

بزيادة التاء والميم نحو: (تَمَسْكَنَ) الرجل إذا أظهر المسكنة والخضوع  
والذلة، وَتَمَنَدَلَ بالمنديل، وَتَمَدَّرَعَ بالمِدْرَعِ [97]، لبسها.  
ومنها فَعَلَى:

بزيادة الألف للإلحاق بفعل نحو: (سَلَقَى) إذا ألقاه على قفاه.  
ومنها فَعْتَلَ:

بزيادة النون بين العين واللام [32/أ] نحو: (قَلَنَسَتْ) يقال قَلَنَسَتْه ألبسه  
القَلَنَسُوة [98].  
ومنها فَوَعَلَ:

زيادة الواو بين الفاء والعين نحو (جَوْرَبَتْ) يقال جَوْرَبَتْهُ ألبسه الجَوْرَبَ  
بالجيم، وهو لِقَاقَةٌ تَلْفٌ على القدمين جلدٌ [99]، ظاهرهما [100] وهو ما يلي  
السماء وباطنهما وهو ما يلي الأرض. وَحَوَقَلَ الرجل بالحاء المهملة والقاف  
إذا أَسَنَّ وَضَعَفَ عن الجماع.  
ومنها فَعَوَلَ [101]:

زيادة الواو بين العين واللام ك(هَرَوَلْتُ) في المشي أَسْرَعْتُ فيه، وَجَهَوَرَ  
كلامه جهر به، والتاء من قوله هرولت تاء الفاعل، وفي قلنست وجوربت تاء  
التأنيث الساكنة، وقوله: مرتحلا كَمَلْ به القافية وهو بالحاء المهملة حال من  
تاء الفاعل في هرولت.

ومنها عَفَعَلَ:

بتكرير العين نحو (رَهْرَقْتُ) يقال رَهْرَقَ الرجلُ بتكرير الزاي إذا أكثر  
الضحك.

ومنها هَفَعَلَ:

زيادة الهاء في أوله نحو (هَلَقَمْتُ) الطعام لقمته وابتلغته.

ومنها فَهَعَلَ:

زيادة الهاء بين الفاء والعين نحو (رَهْمَسْتُ) الشيءَ بمعنى رَمَسْتُهُ أي  
سَتَرْتُهُ [102]، والرَّمَسُ القبر.

ومنها افْوَعَلَ:

زيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو (اَكْوَأَلَّ)  
الرجلُ بمعنى قَصَرَ، واجْتَمَعَ حَلَقُهُ، واكْوَأَدَّ، واكْوَهَدَّ [103] أيضاً اِرْتَعَشَ.

ومنها تَفَهَعَلَ:

زيادة التاء في أوله والهاء بين الفاء والعين نحو (تَرَهَشَفَ) [32/ب]  
الشراب باليشين المعجمة أي رَشَفَهُ بمعنى اِمْتَصَّهُ.

ومنها افْعَالَ:

زيادة همزة الوصل، والهمزة أيضاً بين العين واللام مع تضعيف اللام نحو  
(اجْقَاطُ) بالجيم والطاء المعجمتين إذا أشرف على الموت، واجْقَاطَتِ  
الجيفةُ أيضاً إذا انْتَفَحَتْ، وقد يقال بمدّ الهمزة.

ومنها افْلَعَلَ:

زيادة همزة الوصل واللام بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو (اسْلَهَمَّ)  
الرجلُ بالسین المهملة إذا تَغَيَّرَ وجهه من آثار شمس أو سفر بمعْمَى سَهَمَ.  
منها فَعَلَنَ:

زيادة نون في آخره نحو (قَطَرَنَ الجملا) إذا طلاه بالقَطِران، والتاء في  
الصيغ الثلاثة [104] الأول تاء الفاعل.

ومنها تَفَعَلَ:

زيادة التاء في أوله مخففاً نحو (تَرَمَسْتُ) يقال تَرَمَسَ الرجلُ إذا أَسْتَتَرَ  
وَتَغَيَّبَ عن حرب وأمر مهم، من رَمَسَ الشيءَ دفنه ورَمَسَ الكلامَ كتمه  
وأخفاه.

ومنها فَعَعَلَ:

زيادة التاء المثناة فوق بين العين واللام نحو (كَلْتَبَ) الرجلُ إذا داهن في  
الأمر، وكَلْتَبَ ك(جَعْفَرٍ)، ويجوز قراءته في النظم بإسناده إلى تاء الفاعل [105].

ومنا فَعَمَلَ:

زيادة الميم بين العين واللام نحو (جَلَمَطْتُ) يقال جَلَمَطَ الوجلُ رأسه بالجيم والطاء المهملة بمعنى حلقه، وأصله جَلَطَهُ، وجَلَطَ الجلد عن الشاة سَلَحَهُ.

ومنها فَعَلَمَ:

زيادة الميم في آخره نحو: (عَلَصَمَ) هُ إذا قطع عَلَصَمَتَهُ وهي أصل [33/أ] الحُلُقُوم، وأصله عَلَصَه كذا قال الناظم [106] رحمه الله تعالى، ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم العَلَصَمَةِ أصلية أفاده الشارح [107]. ثم منها افَعَمَلَّ:

زيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام نحو: (ادَلَمَسَ) الليل إذا اَحْتَلَطَتْ ظِلْمَتُهُ، أصله دَلَسَ، ومنه التَّدْلِيسُ في الكلام، ومثله (اهْرَمَعَتْ) يقال اهْرَمَعَ الدمعُ أي لسال بسرعة، واهْرَمَعَ في سيره أسرع، أصله هَرَعَ قال، الشارح: "ولم يظهر لي ذكر الناظم له مع ادَلَمَسَ فإنهما مثالان لوزن، واحد فهو تكرر محض" [108].

ومنها افْعَنَلَسَ:

زيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام والسين في آخره نحو: (اعْلَنَكَسَ) الشَّعْرُ أي تراكم لكثرتة، وقد يقال: اعْلَنَكَكَ بتكرير الكاف، وأما قوله (انْجَلَا) بالحاء المهملة والمعجمة أيضاً بمعنى اَخْتِيَرَ فقد كمل به البيت لأن وزنه افْتَعَلَ كاعْتَدَلَ وقد سبق، والتاء في تَزَمَسْتُ وجَلَمَطْتُ تاء الفاعل، وفي اهْرَمَعَتْ تاء التأنيث الساكنة.

ومنها افْعَوَّلَ:

زيادة همزة الوصل وواو مشددة بين العين واللام نحو: (اعْلَوَّظَ) فرسه بالمهملتين إذا تعلق بعنقه وركبه، واعْلَوَّظَنِي غريمي لزماني.

ومنها افْعَوَّلَ:

زيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى نحو: (اعْتَوَّجَتْ) يقال اعْتَوَّجَ البعيرُ [33/ب] بالعين والتاء المثناة بمعنى ضُجْمٌ وغلظ، وبمعنى أسرع كذا أورده الناظم [109] رحمة الله تعالى بجيمين، قد اعترضه الشارح بأن المشهور في كتب التصريف اعْتَوَّجَ بإبدال الجيم الأولى بالتاء المثناة، لكن نقل صاحب القاموس ما يؤيد المصنّف، ويوجد في بعض النسخ اعْتَوَّجَ كما اشتهر في كتب التصريف وهو تصحيف؛ لأنه حينئذٍ تكرر مع افْعَوَّلَ نحو اعْتَشَوْسَبَ المكان، واحْلَوْلَى الشرابُ وقد سبق [110].

ومنها فَيَعَلَ:

زيادة المثناة تحت بين الفاء والعين نحو (بَيَطَّرْتُ) يقال بَيَطَّرَ الرجلُ بالباء الموحدة والطاء المهملة إذا عمل البَيَطَّرَةَ ومعالجة الدواب.

ومنها فَنَعَلَ:

زيادة النون بين الفاء والعين نحو (سَنَبَلَّ) الزرع إذا أخرج سنابله، والأكثر على أن نونه أصلية فوزنه فَعَلَلَ أفاده الشارح [111].

ومنها فَمَعَلَ:

زيادة الميم بين الفاء والعين نحو (رَمَلَقَ) الفحلُ بالزاي إذا ألقى ماءه عند الصَّرَاب قبل الإيلاج من رَلَقَ.

ثم قال (اضممن) ما تقدّم لك من الأوزان لتَفَعَلَى:

زيادة التاء في أوله وألف التانيث في آخره للإلحاق بتدريج مزيد الرباعي نحو (تَسَلَّقِي) مطاوع سَلَّقَاه على قفاه قَتَسَلَّقِي.  
والتاء في بيطرت تاء الفاعل، وفي اعثوجت تاء التانيث (واجتنب) إذا علمت ما أوردناه عليك من الأوزان (خللا) يحصل فيما يرد عليك من الحرف [1/34//] الأصلي والزائد.

تنبيه:

جملة ما ذكره المصنف في هذا الباب من أبنية الفعل المزيد سبعة وأربعون بناءً، وقد سبق أن مقتضى الصحاح والقاموس أن ميم غلصم أصلية، والأكثر على أن نون سنبل كذلك، وأن ادلّمس وإهرمّع وزنهما واحد قال الشارح: "والعجب من المصنّف رحمه الله تعالى أنه ذكر أوزاناً غريبة قلّ من تعرّض لها من التصريفيين، وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهي:

تَفَعَّلَ:

بتكرير اللام كَتَجَلَّبَبَ لَيْسَ الْجَلْبَابَ مطاوع جَلَبَبَهُ الملحق بِتَدَخَّرَ [112].

وَتَفَوَّعَلَ:

كَتَجَوَّرَبَ مطاوع جَوَّرَبَهُ.

وَتَفَعَّوَلَ:

كَتَهَرَّوَلَ في مشيه إذا تَمَوَّج فيه متبخرًا.

وَتَفَعَّيَّلَ:

كَتَشَيَّطَنَّ أَي أشبه الشيطان، وهذه الأربعة من مزيد الثلاثي للإلحاق بمزيد الرباعي انتهى فليتأمل [113] والله أعلم.

## فصل في المضارع

أي في أحكامه التي يتم بها بناؤه على أي وزن كان ماضيه، وهي ثلاثة: ما يفتتح به، وحركة أوله المفتتح به، وحركة ما قبل آخره وأما حركة نفس الآخر [114] من رفع ونصب وجزم فمحلها علم النحو.

[حروف المضارعة]

أما ما يفتتح به فأشار له بقوله:

(ببعض ناتي المضارع افتتح) [115]

أي افتتح المضارع ببعض حروف ناتي فكل فعل مضارع ثلاثياً كان أو رباعياً، أو خماسياً أو سداسياً فلا بد [1/34// ب] أن يفتتح بزيادة على ماضيه ببعض حروف ناتي، ومنهم من عبّر عنها ب(نايت) أو (انيت) وتسمّى حروف المضارعة وهي أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة تكون للمتكلم المنفرد كقولك: أنا أدخُلُ وأكرُمُك وأُنطَلِقُ وأسْتخرِجُ.

فإن كان في أول الفعل همزة، ولم تدلّ على متكلّم فهو ماض كأكرَمَك زيدٌ والنون للمتكلّم المشارك كقولك: نحن ندخُلُ ونُكرِمُ وننطَلِقُ ونسْتخرِجُ. فلو كان في أول الفعل نون، ولم تدلّ على هذا المعنى كتصَرَ وترجَسَ

الدواء [116] أي جعل فيه التّرجس فهو ماض.

والتاء المثناة فوق تكون للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثني أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً كقولك: أنت تدخُلُ ونُكرِمُنِي، وأنتما تنطَلِقَانِ، وأنتم

تسْتخرِجُونِ، وأنتِ تَقُومِينَ، وأنتنَّ يَقُومَنَّ.

فلو كان في أول الفعل تاء ولم تدلّ على خطاب نحو: تَعَلَّمْتُ العلمَ فهو

ماضٍ.

وتكون هذه التاء للمؤنث الغائب مفرداً أو مثنى فقط نحو: هي تَقُومُ والهندان تَقُومَانِ، دون جمعه نحو: هنَّ يَقُومَنَّ فإنه بالياء. والياء المثناة تحت تكون للغائب المذكر مطلقاً أي مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وللغائبات نحو: هنَّ يَقُومَنَّ. فلو كان في أول الفعل ياء ولم تدلَّ على غيبة نحو: يئسَ منه، وَيَرْنَأُ [117] الشيبَ أي خصبه [أ/35//] بِالْيَرْنَاءِ وهو الجِنَاءُ فهو ماضٍ. تنبيه:

إنما زادوا هذه الأحرف في المضارع ليحصل الفرق بينه وبين الماضي، واختصت الزيادة بالمضارع دون الماضي لأنه فرعه فهو مؤخر عنه، والأصل عدم الزيادة، فاختصَّ الأصل بالأصل، والفرع بالفرع طلباً للمناسبة. وسُمِّي مضارعاً لمضارعه الاسم في الحركات والسكنات نحو ضَارِبٍ وَيَصْرِبُ؛ ولذا أعرب، والمضارعة المشابهة مأخوذة من ارتضاع اثنين من ضرع امرأة فهما أخوان. وأما حركة أوّله وهو الحكم الثاني فأشار إليها بقوله: [حركة حروف المضارعة] (....وله

ضمُّ إذا بالرباعي مطلقاً وصلاً وافتحه متصلاً بغيره...) [118]

أي حق الحرف المفتوح [119] به أول المضارع الضمُّ إذا اتصل بفعل ماضيه رباعي مطلقاً أي مجرّداً ك(تُدَخِرُجُ [120] يُدَخِرُجُ) بضم حرف المضارعة، أو مزيد الثلاثي كأكرم يُكْرِمُ بالضم. [كسر حروف المضارعة]

وإذا اتصل حرف المضارعة بغير الرباعي فتحه ثلاثياً كان كَصَرَبٍ يَصْرِبُ، أو خماسياً كأنطلق ينطلق أو سداسياً [121] كاستعظم يستعظم [122] بفتح حرف المضارعة في الجميع، وهذا على لغة أهل الحجاز ومنهم قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن [123]، وأما غيرهم من بني تميم وقيس وربيعه فإنهم يوافقون أهل الحجاز في لزوم ضم أول الرباعي كفتح غيره // [ب/35] إن كان ماضيه فعلاً بالضم ككزّم، أو فعلاً بالفتح بجميع أنواعه معتلاً، أو صحيحاً، أو مضاعفاً [124]، لازماً، أو متعدّياً، حلقى العين واللام أم لا، ويستثنى منه كلمة (أبى) لما سيأتي.

فإن كان الماضي فعلاً بكسر العين أو خماسياً أو سداسياً مصدرراً بهمزة الوصل، أو خماسياً مصدرراً بالتاء الزائدة فلا يلتزمون في ذلك فتح حرف المضارعة، ولهم فيه حالتان [125]:

حالة: يجيزون فيها كسر همزة والنون والتاء الفوقية دون الياء التحتية. وحالة: يجيزون فيها كسر الجميع الياء وغيرها، وإلى الحالة الأولى أشار بقوله:

(...ولغيد

ر الياء كسراً أجز في الآت من فعلاً)

(أو ما تصدّر همز الوصل فيه أو الت

تا زائداً كتركى...) [126]

أي وأجز الكسر لغير الياء المثناة تحت من همزة أو نون أو تاء فوقيه في المضارع الآتي من قَعَلَ المكسور العين كَقَرَحَ أو من الفعل الخماسي أو السداسي وهو المراد بقوله أو ما تصدّر همز الوصل فيه إذ لا يكون الزائد على أربعة إلا مصدراً بهمزة الوصل ويكون خماسياً كانطلق وسداسياً كاستخرج، أو بالتاء الزائدة ولا يكون إلا خماسياً كتركي فتقول فيها: أنا عِلْمٌ وَإِنِّطَلِقُ وَإِسْتَخْرَجُ وَإِتْرَكِي، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَنُنْطَلِقُ وَنَسْتَخْرَجُ وَنِتْرَكِي، وَأَنْتِ تَعْلَمُ وَتُنْطَلِقُ وَتَسْتَخْرَجُ وَتِتْرَكِي بفتح حرف المضارعة [//36/أ] وكسره في الجميع، وقد قرئ شاذاً {وَإِيَّاكَ نِسْتَعِينُ} [127] و {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ} [128]، و {وَلَا تِرْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} [129] {الْمِ إِعْهَدُ إِلَيْكُمْ} [130] بكسر حرف المضارعة فيها على هذه اللغة لأن ماضي هذه الأفعال: اسْتَعَانَ وَابْيَضَّ وَاسْوَدَّ مما تصدّر فيه همزة الوصل، وَرَكَنَ وَعْهَدَ من باب عِلِمَ، وتقول: هو يَعْلَمُ وَيُنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرَجُ بالفتح لا غير، ومثلها يِتْرَكِي.

وإلى الحالة الثانية وهي ما يجوز [131] فيها كسر حرف المضارعة الياء وغيرها أشار بقوله:  
(وهو قد نقل)

أي وجواز الكسر قد نقل عنه (في اليا) التحتية (وفي غيرها) من باقي حروف المضارعة، وهي الهمزة، والنون، والتاء الفوقيه، (إن الحقا) أي الياء وغيرها (ب) كلمة (أبي) بالموحدة أو بكل فعل ثلاثي فاؤه واو كما أشار له بقوله (أو مما له الواو فاء) (إذا كان من باب قَعَلَ المكسور) (نحو قد وَجَلَا) وَوَجَعَ دُونَ وَوَجَدَ [132] ونحوه فتقول أَيْ يَأْتِي، وَأَبِيْتُ إِيْبِي [133]، وَأَنْتِ تَأْتِي وَنَحْنُ نَتَّبِي بالفتح والكسر، وكذا تقول وَجَلَّ زَيْدٌ يُوَجِّلُ وَيُجَلُّ [134] وَوَجَلْتِ أَنْتِ تُوَجِّلُ وَيُجَلُّ [135]، وَوَجَلْتُ أَنَا أُوَجِّلُ وَيُجَلُّ [136]، وَوَجَلْنَا نَحْنُ تُوَجِّلُ وَيُجَلُّ [137] بالفتح والكسر.

تنبيه:

قال الشارح [138]: اعلم أن الناظم رحمه الله تعالى أطلق في القسم الأول جواز كسر غير الياء من قَعَلَ المكسور [//36/ب] وفي القسم الثاني جوازه في الياء وفي غيرها مما فاؤه واو، وليس كذلك بل شرطه في القسم الأول أن يأتي مضارعه على يَفْعَلُ بالفتح على ما هو القياس، فإن خالف القياس كما في حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وجب فتح حرف المضارعة اتفاقاً، وكذا شرطه فيما فاؤه واو أن يكون ماضيه على قَعَلَ بالكسر كما قيّدناه بذلك، وقد يرشد إليه تمثيله بـ(وَجَلَّ) دون غيرها.

[حركة ما قبل آخر المضارع]

وأما حركة ما قبل آخره وهو الحكم الثالث فأشار إليه بقوله:

(وكسر ما قبل آخر المضارع من

ذا الباب...)[139]

أي باب أبنية المزيد فيه؛ لأن هذا الباب معقود له، والفصل معقود لمضارعه؛ لأن أبنية الفعل المجرد من ماضٍ ومضارع قد سبق حكمها في بابها، وإنما استطردها ضم المضارع وفتحته المشترك فيه المجرد والمزيد لعدم ذكر ذلك فيما مضى (يلزم) أي الكسر (إن ماضيه قد حُظِلَا) بالحاء المهملة أي مُنَعَ (زيادة التاء أوَّلًا) أي في أوَّلِهِ نحو أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَأُنْطَلِقَ يُنْطَلِقُ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرَجُ، وَوَلَى يُؤَلِّي (وإن حصلت له) أي الماضي زيادة التاء في أوَّلِهِ (فما

قبل الآخر افتحن بُولًا) بكسر الواو نحو تَدَخَّرَجَ يَتَدَخَّرَجُ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، وَتَعَاوَلَ يَتَعَاوَلُ.

تنبيه:

المراد بكسر [//37أ] ما قبل الآخر ولو تقديرًا كما في انْقَادَ يَنْقَادُ واختَارَ يَخْتَارُ ونحو ذلك والله أعلم.

فصل في فعل ما لم يسم فاعله [140]

أي في أحكامه التي تميّز صيغة الفعل المبني للمفعول؛ وذلك عند حذف الفاعل [141]، وإسناد الفعل إلى المفعول به، أو ما يقوم مقامه. وتلك أحكام ستة: ضمّ أوله إن كان صحيح العين كضُرِبَ زيدٌ، وكسره إن كان معقلها كقِيلَ وبُيعَ، وكسر ما قبل آخر ماضيه، وفتح ما قبل آخر مضارعه مطلقاً، وضمّ ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل صحيح العين خماسياً أو سداسياً كأُتِطِّقَ زيدٌ، وأُسْتُخْرَجَ المتاعُ، وكسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل معتلها أختيرَ زيدٌ وأُنْقِهْدَ له وضمّ ثانيه إن كان مبدوءاً بتاء المطاوعة ولا يكون إلا خماسياً نحو: تُعَلِّمَ العَلْمُ، وقد ذكر الناظم رحمه الله تعالى ذلك فأشار إلى الحكم الأول وهو ضمّ أوله بقوله:

(إن أسند الفعل للمفعول) [142] به أو ما يقوم مقامه من ظرف أو مصدر أو جارٍ ومجرور (فأت به،) أي بالفعل (مضموم الأول) [143] مطلقاً ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً نحو: ضُرِبَ زيدٌ، وأكْرَمَ عمروٌ، وأُتِطِّقَ به وأُسْتُخْرَجَ المتاعُ وتُعَلِّمَ العَلْمُ، وهذا إن كان صحيح العين كما مثّلنا به، ولفظ الناظم [//37ب] فإن كان مطلقاً فذكره المعتل فيما بعد يقيده.

وإلى الحكم الثاني وهو كسر أوله أشار [144] بقوله (واكسره) أي أول الفعل (إذا اتّصلاً) بالفتح الإطلاق، والضمير فيه إلى أول الفعل (بعين اعتل) نحو قِيلَ وبُيعَ، وأصلهما قُولَ وبُيْعَ، بضم أولهما وكسر الواو والياء على وزن ضُرِبَ، إلا أنهم [145] استثقلوا الكسرة على حرف العلة فحذفوا ضمة الفاء، ونقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من (بُيْعَ)، وقلبت الواو من (قِيلَ) ياء لسكونها بعد كسرة.

وإلى الحكم الثالث وهو: كسر ما قبل الآخر للماضي منه، وفتح ما قبل آخر مضارعه أشار بقوله: (واجعل قبل الآخر في الماضي كسراً) نحو ضُرِبَ وأكْرَمَ وأُتِطِّقَ وأُسْتُخْرَجَ، واجعل (فتحاً في سواه) وهو المضارع نحو يُضْرَبُ وَيُكْرَمُ وَيُتِطَّقُ به وَيُسْتُخْرَجُ المتاعُ وقوله: (تلا) بالفتح الإطلاق [146] صفة (سوى)؛ لأنه لا يتعرّف بالإضافة يعني أن المضارع يتلو الماضي في التصريف، وذكر هذه على سبيل الاستطراد؛ لأن أكثر الأحكام متعلقة بالماضي.

وإلى الحكم الرابع وهو: ضمّ ثالثه أيضاً إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل أشار بقوله: (ثالث ذي همز وصل ضمّ معه) [147] أي: وضم مع ضم همزة الوصل المبدوء به الفعل ثالثه [//38أ] أيضاً كأُتِطِّقَ زيدٌ، وأُقْتَدَرَ عليه، وأُسْتُخْرَجَ متاعه، وهذا مقيّد بصحيح العين، وسيأتي معتلها. وإلى الحكم الخامس أشار بقوله:

(ومع تاء المطاوعة اضمم تلوها بُولًا) أي وضمم مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها أيضاً كَتُعَلِّمَ العَلْمُ وتُدَخَّرَجُ في الدار وتُعُوْفَلُ عن زيد، ومعنى قوله: (بُولًا) أي من غير فاصل بينهما، ولو عبّر المصنف بالتاء المزبلة بدل

تاء المطاوعة لكان أشمل، لأن التاء في مثل تَعَاقَلَ [148] زيدٌ وتَكَبَّرَ ليست للمطاوعة لما سبق أن المطاوعة: قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر كَعَلْمُهُ فَتَعَلَّمَ مع أن الحكم عام في كل مبدوء بتاء مزيدة، وعبارة الخلاصة كعبارته هنا حيث قال:

والثاني التالي تا المطاوعة

كالأول اجعله بلا منازعه

وعبارته في التسهيل [149] مفصحة بالمراد حيث قال: "يُصَمُّ مطلقاً أول فعل النائب، ومع ثانية إن كان أوله تاء مزيدة".

تنبيه:

إنما خصوا الثاني مما أوله تاء مزيدة لأنه لو بقي مفتوحاً مع ضم الأول وكسرها قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تُعَلِّمُ زيداً العلم، مضارع عَلَّمَهُ العلم المضاعف.

وإلى الحكم السادس وهو: كسر ثلثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو معتل العين أشار بقوله [38//ب] (وما لفا نحو باع) [150] من الكسر (اجعل لثالث) الفعل الخماسي المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين (نحو اخْتَارَ وَاثْقَادَ) وهو التاء في الأول والقاف في الثاني (كأخْتِيَرِ الذي فضلاً)، وأُنْقِيَدَ له، وأصلهما أَخْتِيَرِ بضم [151] الفوقية، وكسر التحتية، وأُنْقُوَدَ بضم القاف، وكسر الواو، على وزن أَفْتَدِرِ عليه، استثقلت الكسرة على حرف العلة بعد ضمة فحذفت الضمة ثم نقلوا الكسرة مكانها فسلمت الياء من أَخْتِيَرِ كما سلمت في بَيْعٍ، وقلبت الواو ياء من أنْقِيَدَ لسكونها بعد كسر كما قلبت في قيل فصار أَخْتِيَرِ وَأُنْقِيَدَ.

تنبيه:

كما يجوز الكسر في الفاء يجوز الإشمام وهو الإتيان ببعض الكسرة والضمة، وبهما قرئ في السبع [152]، ومن العرب [153] من يأتي بضمه خالصة فيقول بُوعٌ، ومنه قول الشاعر:

حُوكْتُ عَلَى تَوْلِينِ إِذْ تُحَاكُ  
تَحْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ [154]

وقال الآخر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ سَيِّئاً لَيْتَ  
لَيْتَ سَبَاباً بُوعٌ فَاشْتَرَيْتُ

ويجري مثل ذلك في ثالث نحو اخْتَارَ وَاثْقَادَ، وَتَحَرَّكَ الهمزة بحركة الثالث. انظر الخلاصة [155] وشراحها والله أعلم.

فصل في فعل الأمر

أي في صيغة بنائه من أي فعل كان، وذلك على قسمين: مقيس وشاذ. [39//أ] فالمقيس على ثلاثة أضرب: إما أن يكون من فعل رباعي مبدوء بهمزة قطع كأَكْرَمَ أو لا، والثاني إما أن يكون مضارعه متحرك الثاني كيقوم، وَيَدْخُرْجُ، وَيَتَعَلَّمُ، أو ساكن كيصْرُبُ وَيُنْطَلِقُ.

أمَّا الضرب الأول: وهو ما كان ماضيها رباعياً مبدوءاً بزيادة همزة القطع فأشار إليه بقوله: (من أَفْعَلَ الأمرُ أَفْعِلْ) [156]، الأمر مبتدأ، وأفْعِلْ بقطع الهمزة المفتوحة أدْخِلْ يَدَكَ وكسر العين خبره، ومن أَفْعَلْ متعلق بمحذوف

صفة الأمر، أي صيغة فعل الأمر الكائن من أَفَعَلَ كَأَكْرَمَ بزنة أَفَعَلَ كَأَكْرَمَ زِيداً {أَرْسِلُهُ مَعْتَا} [157] و {أَدْخُلْ يَدَكَ} [158] و {الْقِ عَصَاكَ} [159].  
وأما الضرب الثاني: وهو [160] ما ليس على وزن أَفَعَلَ، والحرف الذي يلي حرف المضارعة متحرّك فأشار إليه بقوله:

(واعزه) أي الأمر (لسواه) أي لسوى أَفَعَلَ (ك) صيغة (المضارع ذي) أي صاحب (الجزم الذي اختزلا) بالخاء المعجمة أي اقتطع وحذف (أولّه) [161] وهو حرف المضارعة.

والمعنى انصب الأمر لسوى أَفَعَلَ كصيغة المضارع المجزوم الذي حذف أوله فتقول فِي يَقُومُ، وَيَبِيعُ، وَيَخَافُ، وَيُدْخِرُ، وَيَتَعَلَّمُ: قُمْ وَيَعْ، وَحَفْ، وَدَخِرْ، وَتَعَلَّمْ، كما تقول في مضارعها المجزوم: لم يَقُمْ، ولم يَبِيعْ، ولم يَتَعَلَّمْ، ولم يَخَفْ، ولم يُدْخِرْ.

وشملت عبارته في قوله اعزه لسواه [162]: ما الحرف الذي [39/ب] يلي حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب الثالث لكنه أخرجه بقوله: (وبهمز الوصل منكسراً)

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً)

أي صل الساكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذفه [163] بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسراً إذا ابتدأت به كقولك في يَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَذْهَبُ: إِضْرِبْ، وَإِنْطَلِقْ، وَإِسْتَخْرِجْ، وَإِذْهَبْ، وإنما جعلوا له همزة ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن؛ لأنها سَلِمَ اللسان إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن، ولذلك تسقط في الدرج، وشمل قوله: وبهمز الوصل إلى آخره ما عينه مفتوحة كاذْهَبْ أو مكسورة كاضْرِبْ أو مضمومة كأخْرِجْ وهو مسلم في الأولين دون الثالث؛ لأن الهمزة فيه تضم إذا ابتدء بها؛ ولذلك أشار له بقوله:

(والهمز قبل لزوم الضم صُمَّ) [164]

أي ضم همزة الوصل إن وقع في فعل تضم عينه لزوماً كأخْرِجْ وأُدْعُ، وَأَنْقُصْ، وَأَعْبُدْ، واحترز بقوله لزوم الضم مما إذا لم يكن الضم فيه لازماً نحو {امشوا} [165] إذ أصله: "إِمْشِيُوا" بكسر الشين وضم الياء، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ولك أن تقول حذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين، وَصُمَّتِ الشين لمناسبة الواو؛ فلو كان مضموماً في الأصل [40/أ] لكن زالت الضمة لعله وصار مكسوراً بكسرة لازمة كما إغزى وإدعى يا هند جاز لك في همزته وجهان: الكسر نظراً للحال، والإشمام نظراً للأصل، وإلى ذلك أشار بقوله: (...ونح)

و اغزى بكسر مشمّ الضم قد قبلا)

أي وقد قيل إشمام الكسر الضم [166] في نحو إغزى يا هند وهو أمر المؤنثة مما ثالثة مضموم وهو معتل اللام، وفهم من قوله قد قيل أن الكسر أفصح من الإشمام، نظراً إلى الكسرة اللازمة وهو كذلك.

وأصل: (إغزى: أغزوي) على وزن أدخلي فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وحذقت الواو تخلصاً من الساكنين ثم كسرت الزاي كسرة لازمة [167].

تنبيه:

وجه المناسبة في كسرة همزة الوصل مما ثالثه مكسور، وضمه مما ثالثه مضموم ظاهر؛ وإنما لم يفتحوا همزة الوصل مما ثالثه مفتوح نحو إِذْهَبْ خشية الالتباس بهمزة المضارع المبدوء بهمز المتكلم، فلو قلت: (أَذْهَبْ يا زيد بفتح الهمزة للتبس بقولك: أنا أَذْهَبُ).

وأنا القسم الثالث وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط: (حُدُّ وُكُلُّ ومُزُّ) وقد أشار إليه بقوله:

(وشذ بالحذف مُزُّ وُحُدُّ وُكُلُّ) [168]

أي شذت عن قياس نظائرها من حيث أن ثاني مضارعها ساكن، ولم يتوصلوا إليها بهمزة [40//ب] وصل، بل حذفوا ثانيها الساكن أيضاً فقالوا في الأمر من يَأْخُذُ وَيَأْكُلُ التي هي بوزن يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ: (حُدُّ) و(مُزُّ) و(كُلُّ) لكثرة استعمالهم لهذه الكلمات، وكان القياس أن يقال أَوْحُدُّ، أَوْمُزُّ، أَوْكُلُّ، بهمزة وصل مضمومة، ثم همزة ساكنة وهي فاء الكلمة؛ لأنها على وزن يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ، وصيغ الأمر منهما: أَدْخُلُ وَأَخْرُجُ، وهذا إذا لم يستعمل (مُزُّ) مع حرف العطف، فإن استعمل معه جاز فيه وجهان الحذف نحو: مُزُّ زيداً ومُزُّ عمرٌ، والتتيميم على الأصل نحو {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ} [169] و{حُدِّ الْعَفْوُ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ} [170]، وإلى ذلك أشار بقوله (وفشا وأمُر) أي وفشا تتيميم كلمة (مُزُّ) مع حرف العطف، ومع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه، وأما [171] (حُدُّ) و(كُلُّ) فلم يستعملوهما مع حرف العطف ودونه تأمين إلا ندوراً [172] وهو معنى قوله (ومستندر تتيميم خذ وكلا) أي تتيميمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرها نادر، وألف و(كلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات:

الأول: قال الشارح: اعلم أن كون الكلمة وردت عن العرب شاذة عن القياس لا ينافي فصاحتها كما في حَسِيبَ يَحْسِيبَ بالكسر في السنين، وأَكْرَمَ [41//ا] يُكْرِمُ بحذف الهمزة التي بعد حرف المضارعة، ومُزُّ وُحُدُّ وُكُلُّ؛ لأن المراد بالشاذ ما جاء على خلاف القياس، وبالفصح ما كثر استعماله، وأما النادر فهو ما يقلُّ وجوده في كلامهم سواء خالف القياس أم وافقه، والضعيف ما في ثبوته عندهم نزل بين علماء [173] العربية، وقد يرشد إلى ما ذكر [174] مغايرة الناظم رحمه الله في العبارة بقوله: و(شُدُّ) و(فشأ) و(مستندر) فإن الحذف لما كان [175] في هذه الثلاثة مخالفاً للقياس كان شاذاً لكنه مع شذوذه أفصح من التتيميم؛ فلهذا قال: وشذُّ بالحذف مُزُّ وُحُدُّ وُكُلُّ، ولما كان تتيميم (مُزُّ) مع حرف العطف كثيراً مستعملاً لكن الحذف أكثر منه قال وفشا وأمُر، ولما كان تتيميم حُدُّ [176] وُكُلُّ قليل الوجود في استعمالهم قال: ومستندر تتيميم خذ وكل [177].

الثاني: ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى في هذا الفصل هو الأمر [178] بالصيغة وهو يختص بالمخاطب، فإن أريد أمر الغائب وغيره أدخل على الفعل المضارع لام الأمر مع بقاء حرف [179] المضارعة، وهو حينئذ معرب بالجزم، ولم يأت فيه شيء مما ذكره المصنّف في هذا الفصل من حذف حرف المضارعة، ولا زيادة همزة الوصل ولا شذوذ في مر وخذ وكل؛ وذلك نحو: لِيَصْرَبْ لِيُكْرِمَ لِيَأْخُذْ [41//ب] لِيَأْمُرَ لِيَأْكُلَ [180].

الثالث: الأمر بالصيغة مبني على الراجح [181] وهو مذهب البصريين، إلا أنه جرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب

بالجزم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كَأَفْعَلًا وَأَفْعَلُوا وَأَفْعَلِي، وعندهم أن الجازم له لام الأمر مقدرة، ورد البصريون بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار، وبأن الأصل في الفعل البناء، والأمر لم يشبه الاسم كما أشبهه المضارع فيعرب، وإنما حذفت منه الحركة والحرف لأنهما من علامات الإعراب وهو غير معرب والله أعلم.

- [1] من قوله:  
رُ والمضارع من فعلت إن جعلاً  
و(شطت) الدار (نسر) الشيء (حرّ) نها  
مضموم عين وهذا الحكم قد بدلا  
عيناً له الواو أو لآما يجاء به
- [2] وتمامه: ورفع بعد مضارع وهن.
- [3] سبأ: 10.
- [4] النساء: 2.
- [5] وهي ياء يبح وساء يسوء وناء ينؤ.
- [6] آل عمران: 186.
- [7] هذا الفعل من (قَرَو) وليس من قرأ المهموز قال في اللسان: 15/175  
"قروت البلاد قرواً وقريتها قرياً... وقرا الأرض يقروها... إذا تتبعها أرضاً  
أرضاً"، وعلى هذا فمراد المصنّف تتبعت القرآن حرفاً حرفاً..
- [8] فتح الأفعال: 97.
- [9] التسهيل: 197.
- [10] هذا الفعل ورد في النسختين الخطيتين هذا (فح) والصواب ما أثبتته.
- [11] من قوله:  
مضموم عين وهذا الحكم قد بدلا  
عيناً له الواو أو لآما يجاء به
- [12] أي فإنه يصم.
- [13] في خ وعدني.

[14] ينظر رأي الكسائي في الممتع لابن عصفور: 173، وشرح الشافية للرضي: 1/71، وارتشاف الضرب: 1/78.

وينظر رأي الجمهور في: الكتاب: 4/68، والسيرافي النحوي: 189، والمخصص: 14/177.

[15] في ف المفاخر.

[16] فتح الأفعال: 99.

[17] كلمة نوع ساقطة من ح.

[18] في خ: الحرفي.

[19] كلمة ذلك سقطت من ح.

[20] البرية أصلها الهمز (البريئة) ثم سهلت الهمزة ياء، وأدغمت الياء بالياء، ومن العلماء من يرى أن البرية أصلها من (برو) (البريوة) فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة وهو أحد قولي الفراء.

ينظر تاج العروس (بري): 19/198.

[21] الفعل برأ جاء مفتوح العين في الماضي من باب قرأ، وهي لغة أهل الحجاز وحكم عليها اللغويون بالفصاحة وسمع في مضارع هذا أعني المفتوح العين في الماضي الضم أيضاً من باب نصر، ولم يسمع الضم فيما لاهم همزة في غير هذا الحرف وجاء الماضي مكسور العين من باب فرح وهي لغة بني تميم وحكم عليها العلماء بالفصاحة أيضاً، وجاء الماضي مضموم العين من باب كرم (برؤ) وهذه الأخيرة استضعفها العلماء.

ينظر تاج العروس (برأ): 1/112.

[22] الأعراف: 179.

[23] في ب ذراً

[24] هكذا في الأصول، والفعل رقا بمعنى صعد لازم غير متعدٍ وحكم عليه المعجميون بالندور قال في اللسان رقا: 1/88 "ورقا في الدرجة رقا صعد عن كراع، نادر والمعروف رقي"، وقال في التاج: 1/164 "ورقا في الدرجة كمنع صرح به الجواهري وابن سيده وابن القوطية".

[25] لأنبياء: 42.

[26] أورد المصنف هذا الفعل على أنه مما اشتهر بكسر عين مضارعه، والمعجميون يخالفون ذلك فقد أوردوه على أنه من باب سعى قال في المحكم: 2/184 "النعي الدعاء بموت الميت والإشعار به نعاه ينعاه نعيًا ونُعيانًا"، وقال في تاج العروس: 20/254 "نعاه له نعيًا ونُعيًا على فعيل ونُعيانًا بالضم ظاهر هذا السياق كما للجوهري أنه من حد نصر على ما يقتضيه اصطلاحه عند عدم ذكر المضارع، والصواب أنه من حد سعى ففي المحكم نعاه ينعاه نعيًا ونُعيانًا أخبره بموته"، ولم يذكر هذا الفعل اللبلي في بغية الآمال، وأورد ابن القطاع والسرقسطي الماضي منه دون المضارع، ومن الشواهد على أنه من باب سعى قول جرير:

يا خير من حج بيت الله واغتَمرا  
ينعى النُعاة أمير المؤمنين لنا

[27] الفعل نضح نص، المعجميون على أنه من، باب ضرب ومنع قال في المصباح المنير: 233 "نضحت الثوب نضحاً من باب ضرب ونفع وهو البلل بالماء والرش" وقال في القاموس نضح: 313 "نضح البيت ينضحه رشه... والقربه تنضح رشحت" فكانه قرر بين الفعلين النضح بمعنى الرش جعله

مكسوراً في المضارع، وبمعنى الرشح جعله مفتوحاً في المضارع، وتعقب الزبيدي الفيروز آبادي فقال: 4/233 "قال شيخنا: قضية كلام المصنف كالجوهري أن نضح ينضح رشن كضرب، والأمر منه كاضرب، وفيه لغة أخرى مشهورة كمنع، والأمر انضح كامنح حكاه أرباب الأفعال والشهاب الفيومي في المصباح وغير واحد... حكى عن صاحب الجامع أن الكسر لغة وأن الفتح أفصح ونقله الزركشي وسلمه) اهـ.  
[28]البلد:14.

[29] في ح أعطى له

[30]فتح الأفعال: 107.

[31]نما قال بكسرة بقاء الوحدة لموافقة النظم.

[32]التسهيل: 197.

[33]في ح و ف جاءت عبارة (والنظم ثم) والذي أراه أن عبارة (والنظم ثم) مقحمة في الأصل، لأنها تتعارض مع النص.

[34]بق التعليق على هذا الفعل وأن الراجح فيه تَعَى يَنْعَى بالفتح على القياس.

[35] أي وعينه حرف حلق.

[36]في الأصول فصار، والصواب ما أثبتته.

[37]فتح الأفعال: 113.

[38]أي التنازع وهو يشير إلى قول الناظم في الخلاصة:

قبل فلولواحد مفهما العمل

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل

فقوله (قبل) معناه أن شرط العاملين أن يكونا متقدمين على المعمول المتنازع فيه، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان عن المعمول لم تكن المسألة من باب التنازع.

[39]في ح وف (الوجهين) بالنصب ولا أرى له وجهاً.

[40]في ح: سنبه بالنون.

[41]فتح الأفعال: 114.

[42]هذا الفعل والذي قبله وردا في ح بصيغة واحدة هي (عضبه).

[43]الحجرات: 14.

واختلف علماء اللغة في أصل الفعل يلتكم على ثلاثة أقوال:

أ- قال قوم هو من لات يليت كباع يبيع وهي لغة أهل الحجاز.

ب- وقال آخرون هو من ولت يلت كوصف يصف وهي لغة غطفان وأسد.

ج- وقال فريق ثالث هو من ألت يألث ويألث فيكون من باب نصر وضرب

وهو من الضرب الثالث.

ينظر الدر المصون: 10/13.

[44]الطور: 21.

[45]فتح الأفعال: 119.

[46]في ح خدجت

[47]فتح الأفعال: 123.

[48]في هذا الفصل مذهبان للنحاة:

الأول: مذهب سيويوه ومتقدمي النحاة إذ يرون أن الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك ينقل من باب نصر إلى باب كرم إذا كان واوي العين،

وينقل من باب ضرب إلى باب علم إن كان يأتي العين، وقد انتقد الرضي هذا الرأي في شرح الشافية: 1/78 فقال: "الغرض يحصل بدون النقل من باب إلى باب... ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية". والمذهب الثاني: وهو مذهب المتأخرين ومنهم ابن مالك يرون أن الأجوف إذا كان:

- أ - من باب علم كسرت فاؤه سواء أكان يأتي العين ك (هبت) أم كان واوي العين ك (خفت) لأننا نقلنا إلى الفاء حركة العين في الماضي.  
ب - إذا كان من باب نصر ولا يكون حينئذٍ إلا واوي العين ضمت فاؤه للدلالة على أن عينه واو لَمَّا تعدّرت الدلالة على حركة العين.  
ج - إذا كان من باب ضرب ولا يكون حينئذٍ إلا يأتي العين كسرت فاؤه للدلالة على أن عينه ياء لَمَّا تعدّرت الدلة على حركة عينه.  
د - إذا كان من باب كرم ضمت فاؤه للدلالة على حركة عينه وسمع منه طلت والوصف منه طويل.

ينظر في هذا: شرح التصريف الملوكي للثمانين بتحقيقنا: 506، وشرح الشافية للرضي: 1/79، وتصريف الأفعال لعنتر: 183، والمغني في تصريف الأفعال: 185.

[49] إنما أورد المصنف خمسة أمثلة ليشمل أبواب الثلاثي فـ(قال) واوي العين من باب نصر وباع يأتي العين من باب ضرب وخاف واو العين من فرح، وهاب يأتي العين من باب فرح، وطال واوي العين من باب كرم [50] أول قوله :

تلت وكان بتا الإضمار متصلا  
وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اع  
ه اعتض مجانس تلك العين منتقلا  
(أو نونه وإذا فتحا يكون فمد  
[51] كلمة إذا سقطت من ح.

[52] في ح الواو وككرم بواو عطف. والدليل على أنه من باب كرم مجيء الوصف منه على فعيل طويل، ولأنه ضد قصر.  
[53] في ح بضم الطاء.

[54] أي الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكون الوصف منه على فعيل مرجح لا لازم إذ سمع فاعل من فَعُل اسم العين كفارة من فرّه، وسمع فعيل من فعل المفتوح العين كعفيف من عفّ، وقد يأتي فاعل من طول قال الشاعر:

بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ أَمْرٍ عَيْرِ طَائِلِ  
لَقَدْ زَادَ نِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنِّي

وقال الآخر:

جَوْلَةٌ وَأَنْتَ عَلَى بَرْدُونَةٍ عَيْرِ طَائِلِ  
أَرَيْتَ إِذَا جَالَتْ بِكَ الْحَيْلُ

وقال أبو ذؤيب:

وَلَوْ عَلِمُوا لَمْ يَأْتِبُونِي بِطَائِلِ  
وَيَأْتِبُونِي فِيهَا الَّذِينَ يَلُوتُهَا

فالوصف في هذه الأمثلة جاء على وزن فاعل لا على وزن فعيل؛ لأن المراد به حينئذٍ الدلالة على التجدد والحدوث، وكل فعل ثلاثي من أي وزن كان إن

أريد به الدلالة على الحدوث والتجدد فاسم الفاعل منه يأتي على فاعل سواء أكان ماضيه على قَعَلَ أم على قَعِلَ أم قَعَلَ.  
ينظر: شرح الشافية للرضي: 2/198، وتصريف الأسماء للطنطاوي: 108.  
[55] يفتح حرف المضارعة مبني للمعلوم، أما المبني للمجهول فهو يقال

بضم حرف المضارعة

[56] أبيات هذا الباب هي:

وَالِي وَوَلَى اسْتَقَامَ اِخْرَجَمَ اِنْفَصَلَا  
كَ اَعْلَمَ الْفَعْلَ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعْ  
وَعَارِيَا وَكَذَاكَ اِهْبِيحْ اَعْتَدَلَا  
وَأَفْعَلٌ ذَا أَلْفٍ فِي الْحِشْوِ رَابِعَةٌ  
لِي مَعْ تَوَلَّى وَخَلَّيْسُ سَنَبَسَ اِنْتَصَلَا  
تَدَخَّرَجَتْ عَدَيْطُ اِخْلَوْلَى اسْبَطَّرَتْ تَوَا  
قِي قَلْبَسَتْ جَوْرَيْتُ هَرَوْلَتْ مُرْتَجَلَا  
وَاجْتَبَطَّ اُخْوَنْصَلَى اسْلَنْقَى تَمْسُكَنَّ سَلْ  
بَشَفْتُ اِجْفَاطُ اسْلَهَمَّ قَطِرَنَّ الْجَمَلَا  
رَهْرَفْتُ هَلَقَمْتُ رَهْمَسْتُ اِكْوَالُ تَرَهْ  
م اِذْلَمَّيْسُ اِهْرَمَعْتُ وَاغْلَيْكَسَ اِنْتَحَلَا  
تَرَمَسْتُ كَلْبَبْتُ جَلَمَطْتُ وَعَلَصَمَ ثَم  
لَقَ اِضْمَمَنَّ تَسْلَقَى وَاِجْتَبَبْتُ خَلَلَا  
وَاغْلَوَّطُ اِعْتَوَّجَجْتُ يَيْطَرْتُ سَبِيلَ رَمَ

[57] الزيادة كما قال قسمان: زيادة للمبني وزيادة للمعنى فالزيادة التي تكون للإلحاق فائدتها عائدة لبناء الكلمة لكي تلتحق الكلمة التي فيها الزيادة بكلمة أخرى أكثر منها حروفاً مثل اقعنسس السين الثانية فيها ملحقة بميم احرنجم ولولا الإلحاق لوجب الإدغام في السينين وقيل اقعنسس ولهذا تسمى الزيادة هنا زيادة للمبني، وقسم تكون الزيادة فيه دالة على معنى زائد لم يكن في الكلمة قبل الزيادة وتسمى الزيادة هنا زيادة للمعنى مثل خرج وأخرج خرج بنفسه وأخرجه غيره الهمزة هنا للتعدية فالزيادة هنا أفادت معنى جديداً.

[58] مثال ذلك قولك سلم فالسين، واللام، والميم من حروف الزيادة ولكنها هنا كلها أصول، ومثله كلمة نوى فالنون والواو والياء هنا أصول وهي من أحرف سألتمونيها.

[59] في ح بشرط.

[60] كلمة كان سقطت من ح.

[61] أي المعوض عن فائه بالتاء كعدة.

[62] في ح ولم.

[63] الألف لا تكون أصلاً إلا في الحروف والأسماء المبنية كالف على وإلا وحيى وما فهذه ألفاتها أصول، أما الأسماء المتمكنة والأفعال، فألفاتها زائدة أو منقلبة عن أصل واو أو ياء.

[64] وهو قوله:

صاحب زائد بغير ميم

فألف أكثر من أصليين

[65] ولا يخرم هذه القاعدة النزاع في همزة أفعى والميم في موسى.

[66] جعل الصرفيون أدلة يستدل بها على الزيادة منها:  
الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، وعدم النظر، والدخول في أوسع  
البايين، والمعنى المطرد.

ينظر شرح التصريف الملوكي للثمانيني: 198، الممتع لابن عصفور: 1/  
39.

[67] كما قال المصنف هذا الحكم غالب لا لازم ومن غير الغالب مجيء فعل  
وأفعل بمعنى واحد بل هناك كتب مصنفة لما جاء على وزن فعل وأفعل  
بمعنى واحد، وكذا الحكم في بقية أوزان المزيد فيه.

[68] الكتاب: 2/ 58، 88.

[69] في ح للمكان.

[70] مريم: 23.

[71] الصحاح كيب: 207 قال "كبه الله لوجهه أي صرعه فأكبّ على وجهه،  
وهذا من النوادر أن يقال أفعلت أنا وفعلت غيري "هـ.

[72] فتح الأقفال: 126.

[73] فتح الأقفال: 135.

[74] الكهف: 34.

[75] ن قوله:

والى وولّى استقام احرنجم انفصلا  
كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع

[76] سياً: 19.

[77] الأعراف: 160.

[78] يوسف: 23.

[79] في ح كقذيته عنه، وفي ف كقذيت عنه، والتصويب من بحرق.

[80] في ح وقذت البعير.

[81] التكوير: 2.

[82] لانفطار: 2.

[83] في ح انطغي بالغين، وفي ف كنطفاً.

[84] ويسمى أيضاً التيتاء ومنه قول امرأة أعرابية:

يكاد يقتل من نجاه إن سعلا

إني بليت بعذيوط به بخر

[85] في ف كتابته.

[86] في ف التكرار.

[87] بارة بعد جرعة سقطت من ح.

[88] الحرف الزائد للإلحاق على ضربين: إما أن يكون بتكرير حرف أصلي،

وإما ألا يكون بتكرير حرف أصلي، فالأول وهو ما كان بتكرير حرف أصلي

يوزن بما يوزن به الأصلي نحو جلبب ملحق بدحرج أي ألبسه جلبباً فالباء

الثانية توزن باللام؛ لأنها مكررة ولا يصح أن يقال فعلب، والثاني وهو ما لم

يكن بتكرار حرف أصلي فإنه يجعل في الميزان بذاته فيقال في وزن جوهر

فوعل لأن الواو زائدة للإلحاق بجعفر، ولا يصح أن يقال وزن جوهر فعلل:

لأن الواو ليست مكررة؛ ولهذا السبب قال المصنف وزن خلبس فعلس ولم

يقل فعلل لأن السين ليست مكررة فجعلها في الميزان بذاتها.

ينظر شرح الشافية: 1/13. والمغني في تصريف الأفعال:

[89] جمهرة الأمثال: 1/211 وهو فيه: برق الخلب وفصل المقال لأبي عبيد البكري: 112، ومجمع الأمثال للميداني: 1/46 وهو فيهما: إنما هو كبرق الخلب.

[90] جزء من حديث نبوي شريف أخرجه أبو داود من طريق ابن عمر في سننه في كتاب البيوع باب يقول الرجل في البيع لا خلافة 3/765، وأخرجه أحمد في مسنده 2/72 عن ابن عمر قال: "ذكر رجل للنبي صلى الله عليه وسلم يخدع في البيع فقال له: "من بايعت فقل لا خلافة" الحديث. [91] في ح مستفعل.

[92] ي ح وف (وأصله من سنبس)، فيكون الأصل والمزيد بلفظ واحد.

[93] يستقيم الوزن دون ضرورة بجعل خلبس فعل أمر بدل اعتباره فعلا ماضياً.

[94] أي في أوله.

[95] بل ذكرت في الصحاح في باب الهمزة فصل الطاء (حطاً)، ولعل المصنف والشارح لم يلحظا أن المادة ذكرت في غير موضعها الأصلي فحكما على أن الجوهرى لم يذكرها في باب الهمز وقد تتبع ابن بري الجوهرى في هذه المسألة. ينظر التنبيه والإيضاح: 1/11. [96] معنى اسلنقى واستلقى واحد وهو النوم على القفا، ولكن الوزن والمادة مختلفان فاسلنقى وزنها افعلنى من سلق، واستلقى وزنها استفعل من لقي.

[97] المدرعة: ضرب من الثياب الصوف خاصة، لسان العرب درع: 7/82. [98] القلنسيوة هي غطاء الرأس وفيها لغات: قَلْنَسُوَّة، وَقَلْنَسِيَّة، وَقَلْسَاء، وَقَلْنَسَاء، وَقَلْنَيْسَةَ بتقديم الياء على السين، ويرى ابن منظور أن الواو فيها زائدة لغير الإلحاق كما أنها لغير معنى قال في قلنس: 6/181 "والواو في قلنسيوة للزيادة غير الإلحاق وغير معنى، أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل قَعْلَّة، وأما المعنى فليس في قلنسيوة أكثر مما في قلنسيوة".

[99] جلد: عطف بيان من لفافة.

[100] أي الجوربين لكل رجل جورب.

[101] في فعوعل.

[102] في ح ستترته بتاءين.

[103] في ح كوهد.

[104] أجاز النحاة في العدد إذا تأخر عن المعدود الموافقة بين العدد والمعدود كما هنا مراعاة لأحكام النعت والمخالفة مراعاة لأحكام العدد. ينظر حاشية الصبان: 4/61.

[105] على أن التفعيلة مخبونة في رواية المصنّف أو تامّة على الرواية الأخرى.

[106] شرح التسهيل: 3/462 "وغلصمه بمعنى غلصه".

[107] فتح الأفعال: 147.

[108] فتح الأفعال: 147.

[109] شرح التسهيل: 3/461 "ومثال إْفَعَوْلَلْ وإْفَعَيْلَ: إَعْتَوَجَّ وإِهْبَيْحَ".

[110] فتح الأفعال: 248.

[111] فتح الأفعال: 148.

أقول: من نظر إلى أنّ النون الثانية الساكنة لا يحكم بزيادتها إلا بثبت قال إن نون سنبل أصلية، ومن نظر إلى الاشتقاق وأن السبل والسنبل بمعنى واحد حكم على نون سنبل بالزيادة؛ ولهذا لم يقطع الشارح بأحد القولين. [112] أي أنّ تجلبب ملحق بتدرج، لا أنّ جلبب ملحق بتدحرج كما قد يفهم لأن تجلبب خماسي يلتحق بالخماسي وجلبب رباعي يلتحق بالرباعي، أما جلبب فهو ملحق بدحرج المجرد، والتاء في تدحرج للمطاوعة يقال: دحرجته فتدحرج، والتاء في تجلبب للإلحاق. [113] فتح الأفعال: 149.

[114] يرى بعض علماء اللغة أن الأسلوب الرفيع في مثل هذه العبارة أن يقال وأن حركة الآخر نفسه؛ لأنه المتمشي مع أحكام التوكيد. [115] من قوله:

ضمُّ إذا بالرباعي مطلقاً وصلاً  
بعض ناتى المضارع أفتح وله  
[116] في ح الدواة.

[117] يزناً فعل رباعي ماض مهموز اللام مشتق من اليرتاء وهو مثل الحنّاء، قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث 5/295: "في حديث فاطمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن اليرتاء، فقال: "ممن سمعت هذه الكلمة؟" فقالت من خنساء. قال القتيبي اليرتاء الحنّاء، ولا أعرف لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً" اهـ. [118] من قوله:

ر الياء كسراً أجز في الآت من قَعِلا  
وافتحه متصلاً لغيره ولغيد  
[119] في ح المنفتح.

[120] هكذا في ح وف، ولعلّ الصواب كدحرج بصيغة الماضي ليوافق نظائره من الأمثلة التي ساقها في هذه المسألة.

[121] سمع من بعض العرب شذوذاً ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي قال الثمانيني: 170 "وحكى قوم الضم في الخماسي والسداسي كأنهم حملوه على ذوات الأربعة وهذا شاذ لا يؤخذ بمثله، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية وهو يتحدث عن الفعل الخماسي والسداسي: 405 "على أن بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما فيقول ينطلق ويستخرج يضم حرف المضارعة حملاً على الرباعي". [122] في ح سقط المضارع من السداسي.

[123] وهي اللغة الفصيحة؛ لأن العرب عابت تَلْتَلَّةً بَهْرَاءَ في مجلس معاوية وتَلْتَلَّةُ بَهْرَاءُ كَسْرُ حروف المضارعة. ينظر مجالس ثعلب: 173، والكامل للمبرد: 765، وينظر مجلس معاوية في البيان والتبيين: 3/212، ودرة العواص: 83، 1، والفائق للزمخشري: 3/312، والخزانة: 11/416. [124] سمع الكسر في إحبَّ ونجِبَّ ويحبُّ وهو من باب ضرب. ينظر الكتاب: 4/109.

[125] كسر حروف المضارعة فيه بحث طويل ألخصه في الآتي:  
أولاً: كسر جميع حروف المضارعة بما فيه الياء: فيه لغات للعرب كالآتي:

أ - بعض بني كلب بن وبرة يكسرون جميع حروف المضارعة بما فيها الياء في الأفعال التي ماضيها على وزن قَعَلَ كفتح سواء أكان الفعل صحيحاً أم مثلاً واوياً. ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط: 7/343.

ب - كسرت الياء في الفعل المثال الواوي دون الصحيح وهي لغة بني أسد، ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (وجل): 11/1840، واللسان (وجل): 11/722.

ج - كسرت الياء في مضارع أبي وهو خاص بهذا الحرف من المهموز الذي على وزن قَعَلَ بفتح العين في الماضي، ذكر ذلك سيويه: 4/110.

د - كسرت الياء في مضارع حَبَّ المضعف وهو خاص بهذا الحرف لأنه من باب صَرَبَ، ذكر ذلك سيويه: 4/109.

ثانياً: كسر حروف المضارعة وفتح الياء منها وهي لغة بني أسد وقيس وكلب وعامر بن صعصعة وغيرهم، وبينهم خلاف في المثال الواوي كَوَجَلَّ يَوَجَلُّ يَجَلُّ بفتح الياء وقلب الواو ياء، يَجَلُّ بكسر الياء وقلب الواو ياء و يَاجَلُّ بقلب الواو ألفاً مع فتح الياء.

ينظر في هذه اللهجات: الكتاب: 4/111، وتأويل مشكل القرآن: 39، الأصول لابن السراج: 3/265، والصاحبي: 34، والمنصف: 1/202، ودقائق التصريف: 255، والمخصص: 14/217 والأماشي الشجرية: 1/170، وشرح الشافية للرضي: 1/141، وشرح بانت سعاد لابن هشام: 159، ودراسات لأسلوب القرآن قسم الصرف: 1/682، واللهجات العربية في التراث: 388.

[126] في ح ورد هذا البيت هكذا:

تا زائداً كتركي

و ما تصدّر فيه همز الوصل أو الت

وهو يخالف اللامية ولا يستقيم به الوزن، والبيت هو:

تا زائداً كتركي وهو قد نقلا

أو ما تصدّر همز الوصل فيه أو الت

أو ما له الواو فاء نحو قد وجلا

في اليا وفي غيرها إن ألحقا بأبي

[127] الذين قرأوا بكسر همزة المضارعة هم الأعمش، والنخعي يحيى بن وثّاب وزرّ بن حبيش.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/173، وتفسير القرطبي: 1/102، والبحر المحيط: 1/23، إتحاف فضلاء البشر: 122.

[128] آل عمران: 106، والذين قرأوا بكسر حرف المضارعة هم: يحيى

بن وثّاب وأبورزين العقيلي وأبو نهيك. ينظر البحر المحيط: 3/293.

[129] هود: 113. ونسب الزمخشري في الكشف: 2/296، وتبعه أبو

حيان في البحر المحيط: 6/220 هذه القراءة لأبي عمرو وهو أحد السبعة؛ ولم أقف عليها فيما اطلعت عليه من كتب القراءات منسوبة له، وعزاها ابن خالويه في الشواذ: 66 لابن وثّاب.

[130] يس: 60، والذي قرأ بكسر حرف المضارعة هو يحيى بن وثّاب كما

في شواذ القراءات لابن خالويه: 126.

[131] في ح وإلى الحالة الثانية ويجوز ما يجوز فيها كسر حرف المضارعة الياء وغيرها.

- [132] أن وعد من باب ضرب، وليس من باب فرح.  
 [133] أصل هذا الفعل إئبى بهمزيين الأولى همزة المضارعة، والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية منهما ياء لاجتماع همزتين في كلمة واحدة الأولى منهما مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية منهما ياء وجوباً مثل إيمان أصلها إئمان من الأمن.  
 [134] في ح يوجل مكرر مرتين.  
 [135] في ح توجل ويوجل.  
 [136] في ح كلمة ليست واضحة كأنها أراجل.  
 [137] في ح ناجل.  
 [138] تح الأفعال: 153.  
 [139] من قوله:

ذا الباب يلزم إن ماضيه قد حظلا  
 وكسر ما قبل آخر المضارع من  
 له فها قبل الآخر افتحن بولا  
 زيادة التاء أولا وإن حصلت

[140] يجدر بنا أن نشير هنا إلى مسألة مهمّة وهي أن البصريين ما عدا المبرد يرون أن الفعل المبني للمجهول فرع عن الفعل المبني للفاعل؛ ولهذا فإن أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد عندهم ثلاثة فقط فَعَلَ وَقَعَلَ وَقَعَلَ، والكوفيون والمبرد وابن الطراوة يرون أن الفعل المبني للمجهول رأس بنفسه، وعندهم أوزان الفعل الثلاثي المجرّد أربعة بزيادة صيغة المبني للمجهول.

ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 67، وجمع الهوامع: 6/36.  
 [141] يحذف الفاعل لأغراض عدّة، وهي في مجملها راجعة لأمرين إما أن يحذف لغرض لفظي، وإما أن يحذف لغرض معنوي، ويتفرّع كلٌّ منهما إلى مسائل منها: الجهل به، أو الخوف منه، أو للتناسب في الألفاظ، أو الإيهام على السامع، أو لشهرة الفاعل لدى السامع وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو والبلاغة.

[142] من قوله:  
 مضموم الأول واكسره إذا اتصلا  
 إن أسند الفعل للمفعول فأت به  
 مضى كسراً وفتحاً في سواه تلا  
 بعين اعتل واجعل قبل الآخر في ال  
 [143] يجب تسهيل همزة الأول للوزن.  
 [144] كلمة أشار سقطت من ح.  
 [145] أي العرب.

[146] الألف هنا ليست للإطلاق بل هي هنا الروي لأنها أصلية لام الفعل تلا يتلو بمعنى تبع، أما ألف الإطلاق فهي ألف زائدة نتيجة إشباع حركة الروي الفتح حتى يتولد منها ألف تسمى الوصل قال في العقد الفريد: "أما الوصل فهو إعراب القافية وإطلاقها، ولا تكون القافية مطلقة إلا بأربعة أحرف: ألف ساكنة مفتوح ما قبلها من الروي، وياء ساكنة مكسور ما قبلها من الروي، وواو ساكنة مضموم ما قبلها من الروي، وهاء متحركة أو ساكنة مكنية، ولا يكون شيء من حروف المعجم وصلًا غير هذه الأحرف الأربعة:

الألف والواو والياء والهاء الممكنية؛ وإنما جاز لهذه أن تكون وصلًا ولم يجر  
غيرها من حروف المعجم؛ لأن الألف والواو والياء حروف إعراب ليست  
أصليات، وإنما تتولد مع الإعراب "اه .  
ومثال ألف الإطلاق قول جرير:  
وقولي إن أصبت لقد أصابا  
أقلي اللوم عاذلٍ والعتابا  
فالألف في العتابا وأصابا هي ألف الإطلاق؛ لأن الأصل العتابَ وأصاب.  
ينظر في ذلك: العقد الفريد: 5/497، القوافي للتوحي: 119، والوافي في  
العروض والقوافي: 202.  
[147] من قوله:

تاء المطاوعة اضمم تلوها بولا  
ثالث ذي همز وصل ضمّ معه ومع  
[148] في ح تغوغل بالبناء للمجهول.  
[149] التسهيل: 77.  
[150] من قوله:

و اختار وانقاد كاختير الذي فضلا  
وما لفا نحو باع اجعل لثالث نح  
[151] أي التاء الفوقية، والياء التحتية.  
[152] كقوله تعالى {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ  
الْمَاءِ} بالإشمام في قيل وغيض في قراءة الكسائي وهشام، والقراء  
يسمّون الإشمام النحوي روما.  
ينظر: التيسير للداني: 72، والنشر: 2/208، إتحاف فضلاء البشر: 2560.  
[153] وهم بنو فقعس ودبير قبيلتان من فصحاء بني أسد.  
ينظر: شرح ابن عقيل: 1/358.

[154] البيت من الرجز، وقد عزا الشيخ محمد عبد العزيز النجار في  
التوضيح والتكميل لبعضهم نسبته لرؤبه وقال: وقيل لراجز غير معيّن.  
ويروي مكان نولين: نيرين، والنير بكسر النون علم الثوب أو لحمته؟ والنون  
اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة المراد نسجها.  
والبيت في المنصف: 1/250، وتخليص الشواهد: 495، والدرر اللوامع:  
6/261، وتستشهد به جل شروح ألفية ابن مالك عند قول الناظم:

عينا وضمّ جاك (بوع) فاحتمل  
واكسر أو اشمم فالثلاثي أعل  
[155] عند قول ابن مالك:

في اختار وانقاد وشبهه ينجلي  
وما لفا باع لما العين تلي  
[156] من قوله:

ه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا  
من افعل الأمر افعل واعزه لسوا  
[157] يوسف: 12.

[158] النمل: 12.

[159] النمل: 10.

[160] ي ح فهو.

[161] من قوله:

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً  
أوله، وبهمز الوصل منكسراً

[162] في ح سواهما، وما هنا نكرة ناقصة ويكون المعنى: وشملت عبارته  
فعلاً الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه ساكن، وأصل العبارة هنا  
ليحرق.

[163] أي حرف المضارعة

[164] من قوله:

و اغزي بكسر مشم الضم قد قبلا  
والهمز قبل لزوم الضم ضمّ ونحـ  
[165] ص 6.

[166] في ح إشمam الكسر والضم.

[167] قال بحرق شارحاً هذه المسألة مبيناً حركة الزاي في الفعل اغزي:  
"كسرة الزاي الذي هو ثالث الفعل عارضة؛ لأن أصلها الضم، لكن صارت  
لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة". فتح الأقفال: 162.

[168] من قوله:

وأمر ومستندر تتميم خذ وكلا  
وشدّ بالحذف مر وخذ وكل وفشا  
[169] طه: 132.

[170] الأعراف: 199.

[171] في ح جملة: "وأما خذ وكل فلم يستعملوهما مع حرف العطف ومع  
كونه فاشياً فالحذف أكثر منه" تكررت مرتين.

[172] من تتميم خذ قول طريح بن إسماعيل الثقفي:

فقد نزلت بمنزلة الضياع  
تحمل حاجتي وأخذ قواها

ينظر هذا الشاهد في شرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا وقد تم  
تخريجه والتعليق عليه هناك.

[173] كلمة علماء سقطت من ح.

[174] في ف ما ذكرناه.

[175] عبارة لما كان سقطت من ح.

[176] في ح سقطت عبارة (كلّ قليل).

[177] من تتميم كل قول بعض العرب أوكل كما في اللسان: أكل 11/19  
"وقد أخرج على الأصل فليل أوكل"

أما تتميم خذ فكقول الشاعر:

فقد تزلت بمنزلة الضياع  
تحمل حاجتي وأخذ قواها

[178] في ح كما مر.

[179] في ح مع فاء المضارعة.

[180] حركة لام الأمر الكسر، وفتحها لغة سليم، فإن سبقت بالواو أو الفاء  
أو ثم جاز فيها وجهان: التحريك على الأصل، والإسكان نحو {فَلَيْسَتْجِيئُوا لِي  
وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ} و{ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتَهُمْ}

ولكنّ إسكان اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وتحريكها بعد ثم أكثر من إسكانها.  
ينظر: ابن يعيش: 9 / 139، ورفض المباني: 303، والجنى الداني: 111،  
ومعني اللبيب: 294.  
[181] ينظر في هذه المسألة: المقتضب: 2/3، 4، 131، ومشكل إعراب  
القرآن لمكي: 1/11، والأمالى الشجرية: 2/355، والتبيين للعكبري: 176،  
وأسرار العربية: 317، والإنصاف: المسألة 72.